

أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابة ١٩٠٦

دكتور يونانده لبيب رزق

من أشهر الأزمات السياسية التي قامت حول خليج العقبة في القرن العشرين تلك الأزمة التي عرفت في الوثائق البريطانية « بأزمة العقبة » والتي أطلقت عليها الصحافة المصرية وقتها « حادثة طابة » ، هذه الأزمة التي احتدمت في الفترة بين يناير ومايو عام ١٩٠٦ ، والتي نتج عنها أخيراً اعتراف الدولة العثمانية بخط الحدود المصرية من رفح إلى رأس خليج العقبة ، وبالتالي بالاعتراف بمصرية الساحل الغربي لهذا الخليج من النقطة الواقعة غرب العقبة بثلاثة أميال إلى مدخله في الجنوب .

وتفجر الأزمة نتج عن رغبة « الدولة العلية » في الاستيلاء على خليج العقبة وتمسكها أولاً بأن الحدود المصرية تمتد من العريش إلى السويس ، ولما تراجعت خطوة تنازلات عن السويس لتمد خط هذا الحدود بين رفح ورأس محمد . . المهم ظلت تركيا تبعد الخليج عن الأراضي المصرية ، وكان هدفها من وراء ذلك :

١ — تأمين فرع سكة حديد الحجاز المزمع مده — وقتذاك — من معان إلى العقبة بزحزحة الحدود المصرية غرباً مما يضيع على القوات المصرية أو قوات الاحتلال البريطاني اتخاذ سيناء كقاعدة لتهديد هذا الخط .

٢ — تحويل خليج العقبة — كما كتب كرومر — إلى بحر مغلق Mare Clausum في أيدي الأتراك^(١) بإبعاد مصر عن مداخله وساحله الغربي لأنه كان هناك أيضاً احتمالات العدوان البحري البريطاني على العقبة ، وقد كتب كرومر في هذا المعنى حين ذكر « أن الخط الحديدي سوف يكون تحت رحمتنا عندما يصل إلى البحر عند العقبة »^(٢) .

وفي سبيل تحقيق هذه الرغبة العثمانية وفرض « الأمر الواقع » قامت القوات التركية بعملية « قفز » إلى بعض المراكز التي ظلت تعتبر في الأراضي المصرية وهي طابة وتب العقبة والقطار .

(١) Corres, Part LXV, No. 22, Lord Cromer to Sir Edward Grey, April 6, 1906, Tel. No. 89.

(٢) Corres, Cart LXIV, No. 58, Lord Cromer to Sir Edward Grey, Feb. 9, 1906, Tel. No. 32.

ولكن لا الحكومة المصرية ولا سلطات الاحتلال البريطانى كانت مستعدة لقبول هذا « الأمر الواقع » وكان دافعهما إلى ذلك :

١ — أن قبول الادعاءات التركية سيؤدى إلى أن يصبح للقوات العثمانية مراکز اقتراب خطيرة يمكن أن تهدد منها « قناة السويس » .

٢ — كما أن معنى قبوله أيضاً التنازل عن حقوق مصرية تاريخية ومقررة على الساحل الغربى لخليج العقبة .

ومن تشبث كل طرف بموقعه نشبت تلك الأزمة العنيفة والتي وصات إلى حد توجيه إنذار بريطانى للحكومة العثمانية فى ٣ مايو ١٩٠٦ .

ولتمسك الحيط من أوله .

براية الأزمة وأصولها :

ضمن الأراضى التى أسندت إدارتها إلى « ولاية مصر بمحدودها القديمة » ، كما جاء فى فرمان الصادر فى يونيه ١٨٤١ لمحمد على — بعض المراکز على الساحل الشرقى لخليج العقبة وهى « طابا » و « المويلح » و « العقبة » بهدف تأمين طريق الحج البرى بين مصر والحجاز .

ورغم توقف استعمال هذا الطريق بعد شق قناة السويس فى أواخر الستينات من القرن التاسع عشر ، إلا أن هذه المراکز ظلت تحت الإدارة المصرية حتى عام ١٨٩٣ حين نشبت أول أزمة بشأن سيناء وخليج العقبة .

ومن الغريب أن تبدأ تلك الأزمة من محاولات صهيونية مبكرة للتوطن فى بعض مناطق الساحل الشرقى للخليج .

فى خلال عام ١٨٩٠ زار مصر أحد اليهود وإسمه « بول فريدمان » الذى اتصل بسلطات الاحتلال البريطانى فى مصر وأبلغها بنية على الهجرة إلى سواحل الخليج ، ولم تمنع تلك السلطات

وفي أواخر العام التالي — ١٨٩١ — عاد فريدمان مع عشرين من اليهود الألمان والروس ونزلوا جميعاً على ساحل الخليج ، ولكن كانت كل الظروف ضد هذه المحاولة اليائسة ، فالصحف المصرية نهت إلى الخطر القادم من أوروبا ، كما أن الرجل وعصبته لم يحسنوا معاملة الأهالي هناك واشتروا أرضاً في ناحية « المويلح » مع أن قوانين الدولة العثمانية كانت لا تبيح بيع الأرض للأجانب في شبه جزيرة العرب^(١) .

وأثار هذا الأمر الحكومة العثمانية التي لم تكتم بطرد فريدمان وجماعته من المنطقة ، وإنما انتهر السلطان عبد الحميد الثاني فرصة وفاة الخديوى توفيق في أوائل العام التالي — ٧ يناير ١٨٩٢ — وبعث بفرمان تولية خلفه عباس الثانى — ١٧ يناير — وقد تمعد إدخال بعض التغيرات على حدود الأراضى التي يديرها الخديوى قصد منها حرمان مصر ليس فقط من إدارة المرا كز التي كانت ممنوحة لها شرق خليج العقبة ، وإنما من قسم من أراضيها وهو شبه جزيرة سيناء .

وما أن علم المعتمد البريطانى فى القاهرة السير إيفلين بيرنج — اللورد كرومر فيما بعد — بمحتويات الفرمان الجديد حتى طلب من الخديوى ومن الحكومة المصرية عدم قراءته ، فقد كان هذا الأمر يعنى :

١ — محاولة الاعتداء على تسوية ١٨٤٠-١٨٤١ التي ضمنها الدول الكبرى .

٢ — الاقتراب العثماني بصورة خطيرة من « قناة السويس » مما يهدد شريان الإمبراطورية البريطانية الحيوى .

وقد تبع ذلك أن شهد شتاء ١٨٩٢ ضغطاً دبلوماسياً بريطانياً عتيفاً على استنبول اضطر الباب العالى معه إلى أن يرضخ أخيراً ويعود فيترك سيناء التي حاول أن يسلمها من مصر ويضمها إلى ولاية الحجاز .

وتقرر هذا فى البرقية التي أرسلها جواد باشا الصدر الأعظم إلى الخديوى عباس الثانى فى ٨ أبريل والتي جاء فيها « أما من جهة شبه جزيرة سيناء فهي باقية على حالتها

(١) المقطع — العدد ٥١٩٤ بتاريخ ٢ مايو ١٩٠٦ .

وتكون إدارتها بمعرفة الحديوية المصرية التي كانت مدارة بها في عهد جدكم اسماعيل باشا ووالدكم محمد توفيق باشا» (١) .

وقد عمل بيرنج على نشر البرقية بصورة عامة واعتبرت قسما مككلا لفرمان التولية ، وحق يمكن تجنب أى سوء فهم لمعنى البرقية فقد قدم المعتمد البريطاني في القاهرة مذكرة في ١٣ أبريل إلى « تيجران باشا » ناظر الخارجية المصرى أبلغه فيها أن عليه أن يعلم أنه لا يمكن حدوث أى تغيير في العلاقات بين مصر والباب العالي دون موافقة الحكومة البريطانية ، وأضاف « أن برقية الصدر الأعظم التي تفضلتم باطلاعى عليها تجعل من الواضح أن شبه جزيرة سيناء وهى الأراضى المحددة من الشرق بخط يسير في اتجاه جنوبى شرقى من نقطة قريبة من شرق العريش إلى رأس خليج العقبة سوف تظل تحت الإدارة المصرية . وأن قلعة العقبة الواقعة شرق هذا الخط سوف تبقى قسما من ولاية الحجاز » .

وقد نشرت تلك الملاحظة — التي وافق عليها اللورد سولسبرى وزير الخارجية — ومعها مراسلة أخرى خاصة بفرمان التولية ونسخة من برقية الصدر الأعظم في الجريدة الرسمية — الوقائع المصرية — وقد أرسلت جميعها إلى السفير البريطانى في استنبول في ١٤ من نفس الشهر (٢) .

ولما كانت بريطانيا حريصة على ألا تظل المسألة محصورة في دائرة الخلاف بين السلطان وتابعه الحديوى وإنما أرادت أن تدخل الدول الكبرى كعنصر في الموقف على اعتبار أن المسألة خرق لتسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ التي ضمنها تلك الدول فقد أرسلت نسخ من الفرمان والبرقية وخطاب بيرنج إلى وزير الخارجية المصرى إلى مختلف الدول وإلى ممثلى فرنسا وروسيا في القاهرة .

وقد رد وكيل قنصل عام فرنسا في القاهرة المسيو « ريفرسو Reverseaux » في ١٤ أبريل بأن « حكومة الجمهورية كلفت سفيرها لدى الباب العالي باعتماد هذين الشاهانين » ورد القنصل الروسى المسيو « كوياندر Koyander » في نفس

(١) فيليب جلاذ : قاموس الإدارة والقضاء ج ٦ ص ٢٥٩ .

(٢) Corres, Part LXV, No. 286, Cromer to Grey, May 21, 1906, (٢)
Desp. No. 77.

اليوم أيضاً بأن « سفير جلالة الإمبراطور بالأستانة اعتمد لحوى هذين المحررين باسم الحكومة الإمبراطورية »^(١) .

وقد جمعت وزارة الخارجية المصرية كافة هذه المراسلات وطبعتها في كتيب رسمى في بداية العام التالى — ١٨٩٣ — وزع على كافة الوكالات الأجنبية في البلاد^(٢) .
وهذأت المشكلة بعد ذلك حتى عام ١٩٠٦ .

في خلال تلك السنوات الطويلة بين عامى ١٨٩٢ ، ١٩٠٦ كانت الظروف في مصر وخارجها تتغير بسرعة لصالح الدولة العثمانية الأمر الذى أغرى القائمين على السلطة فيها بالعودة إلى إثارة مسألة سيناء وخليج العقبة مرة أخرى في أوائل ذلك العام الأخير .

١ — فأولاً زادت في تلك الفترة إلى حد كبير الدعوة إلى الجامعة الإسلامية التي رعاها وشجعها السلطان العثماني والتي لاقت أطيب الصدى في أنحاء العالم الإسلامي .

٢ — كما أنه في نفس الوقت ازدادت عملية مد الخطوط الحديدية داخل الدولة العثمانية وبالذات « سكة حديد الحجاز » التي كان في النية مد أحد فروعها من معان إلى العقبة ، وكان من المرغوب فيه تماماً ألا يتهدد ذلك الفرع أى « خطر أجنبي قريب » . وقد تمثل هذا « الخطر الأجنبي القريب » في الوجود البريطاني في سيناء تبعاً لوجوده في مصر .

٣ — وفوق ذلك فإن الجبهة الداخلية في مصر كانت مهيئة لخطة عثمانية جريئة ضد الاحتلال البريطاني للبلاد ، ففي تلك الأعوام كان « الحزب الوطنى » قد نما نمواً كبيراً ، وكانت ميول زعيمه « مصطفى كامل » الموالية للسلطان والجامعة الإسلامية واضحة تماماً تنادى بها جريدته « اللواء » في كافة أعدادها تقريباً .

٤ — يضاف إلى كل ذلك أن الجو الدولى كان ممهداً لإثارة المسألة بهدف إثارة

(١) فيليب جلاذ : المرجع السابق ج ٦ ص ٧٦١ .

(٢) Ministère des Affaires Etrangères : Firman Impérial d'Investiture adressé à S.A. Abbas Hilmi pacha, Le Caire — Imprimerie Nationale, 1893.

للمسألة المصرية كلها وإعادة طرحها على بساط المباحثات الدولية ، ففي تلك الحقبة كانت ألمانيا قد بدأت تظهر كقوة استعمارية منافسة للتحالف الاستعماري الفرنسي البريطاني ، وفي بداية هذا العام بالذات — ١٩٠٦ — كان هناك مؤتمر دولي في الجزيرة (بالمغرب) وضع الوفاق الودي الذي كان قد عقد قبل ذلك بعامين فقط بين فرنسا وإنجلترا أمام اختبار عمير .

وكما كتب كرومر في مذكرة طويلة عن الأزمة مؤرخة في ٢١ مايو ١٩٠٦ « إن هدف الحكومة التركية هو امتحان قوة مركز البريطانيين في مصر والتعرف على مدى استمرار معونة الدول الأخرى في هذا الشأن »^(١) ، وكتبت جريدة « الطان » الفرنسية في نفس المعنى في مقال لها في ٢٩ أبريل حيث ذكرت « أن المقصد السري للسياسة التركية هو أن تفتح ضد إنجلترا كل المسألة المصرية وهو ما حاوله السيو هانرتو أثناء أزمة فاشودة »^(٢) .

٥ — وأخيراً فلا شك أنه كان لموقف السلطات البريطانية في عدن من ثوار اليمن أبلغ الأثر على السلطان العثماني ، فقد أرسلت عدة تقارير من القاهرة إلى استنبول خلال صيف خريف ١٩٠٥ تؤكد أن الحكومة البريطانية تساعد ثوار اليمن بامدادهم بالسلاح والذخائر والأغذية ، كما أنها تعاون الفارين من صفوف الجيش التركي . وقد اعترف كرومر في نفس المذكرة السابقة بأن السلطات البريطانية في عدن قد احتفظت بأعداد كبيرة من الترك المهارين الجامعين لأنه لم يكن من الممكن تركهم يموتون جوعاً^(٣) .



تبدأ نذر الأزمة حين ظهر مقال في جريدة اللواء في ٩ ديسمبر ١٩٠٥ فيه كتبه بأن «سلطات الاحتلال البريطاني تعد صحراء سيناء لأعمال حرية مهمة وابتدأت نظارة الحرية في أواسط عام ١٩٠٥ في وضع تصميات هذه الأعمال» .

(١) Corres, Part LXV, No. 286, Cromer to Grey, May 21, 1906, Desp. No. 77.

(٢) اللواء — العدد ٢٠٢١ في ٧ مايو ١٩٠٦ .

(٣) Corres, Part LXV, No. 286, Cromer to Grey, May 21, Desp. No. 77.

ويستطرد كاتب المقال في تحذيره من أعمال هذه السلطات متحدثاً عن مغزى تعيين ضابط بريطاني هو الكولونل براملي « قومنداناً لطور سيناء » وتخصيص مبلغ ٨٨ ألف جنيه في ميزانية العام التالي « لإصلاح شبه جزيرة سيناء » (١) .

وبعد ذلك بفترة قصيرة وفي ١٧ ديسمبر كتب والي سوريا إلى استنبول بأن الحكومة المصرية قد قررت بناء ثكنات عسكرية في المنطقة فيما بين العقبة والقسيمة ، وأضاف أن قوات الاحتلال البريطانية سوف تشارك في بناء تلك الثكنات .

وقد أجاب السلطان في نفس اليوم يطلب من والي سبق المصريين وبناء مركز حراسة عثمانى في نفس المنطقة (٢) .

ويقرر كرومر أن الإنجليزي الوحيد الذي كان موجوداً في سيناء في هذا الوقت هو المستر براملي Bramly الذي كان قد عين قبل ذلك بفترة قصيرة مفتشاً مديناً للمنطقة ، ولم يكن هناك آنذاك جندياً واحداً بريطانياً أو مصرياً شرق السويس (٣) .

ولكن يوضح بلنت Blunt الأسباب التي دعت إلى إرسال براملي .. يقول .. أن براملي الذي لم يكن في خدمة الحكومة من قبل قد شد انتباه كرومر بعد قيامه بعدة رحلات ناجحة في الصحراء الليبية على ظهور الجمال ، وقد دعا هذا المعتمد البريطاني في القاهرة إلى استخدام الشاب المذكور في الحكومة المصرية في وظيفة مفتش في سيناء وأرسله إلى شبه الجزيرة « للتحري عن مدى صحة التقارير التي وصلت إلى القاهرة عن نية السلطان مد فرع سكة حديد الحجاز من معان إلى العقبة » (٤) .

على أي حال وحتى لانتاح الفرصة لمزيد من الشكوك من جانب السلطات التركية فقد تقدمت الحكومة المصرية في تلك الأثناء بطلب إلى السلطان بتعيين لجنة من الأتراك والمصريين لتحديد التخوم بين سيناء وسوريا ، ولكن لم يحرك السلطان ساكناً (٥) .

(١) جريدة اللواء ، العدد ١٨٩٦ في ٩ ديسمبر ١٩٠٥ .

(٢) Corres, Part LXIV, Inc. in No. 26, Sir Nicholas O'Conor to Cromer, Dec. 26, 1905.

(٣) Corres, Part LXV, No. 286, Cromer to Grey, May 21, 1906.

(٤) Blunt, W.S., My Diaries, Part II, p. 133.

(٥) أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن ، القسم الثاني ج ٢ ص ٧٧ .

وبدلاً من الرد على مصر أرسل الباب العالي للسفارة البريطانية في استنبول في ١٣ يناير ١٩٠٦ رسالة يشكو فيها من أن ضابطاً إنجليزياً يقود قوة من الجيش المصرى قد أقام معسكراً بالقرب من العقبة على طريق غزة وأعلن عن نيته على إقامة مراكز حراسة في هذه النقطة وفي غيرها من الأراضى التركية .

وطلبت الحكومة العثمانية في رسالتها الى السير نيكولاس أوكونر O'Connor السفير البريطاني اتخاذ الخطوات اللازمة لسحب هذه القوة من المركز الذى احتلته خارج الأراضى المصرية .

وليهدى السير أوكونر من روع السلطان فقد أبلغه أن الهدف من هذه البعثة هو البحث بطريقة ودية مع السلطات التركية المحلية وضع بعض المراكز المينة الواقعة على الحدود والتي لم يحدد موقعها أبداً ، كما أرسل إلى القاهرة على الفور يتحرى الحقيقة (١) .

وفي نفس اليوم الذى أرسل فيه « أوكونر » إلى كرومر يستعلم عن حقيقة الموقف — ١٣ يناير — وردت التقارير من سيناء إلى القاهرة عن عدوان قوات تركية على المنطقة .

وقد صدرت تعليمات المتمد البريطاني في القاهرة على الفور إلى السكولونل براملى تطلب منه التقدم إلى المنطقة المجاورة للعقبة والاتصال بالقائد التركى هناك والتعرف على أسباب كل تلك الشكوك التى بدت (٢) .

ووصل كرومر إلى السفير البريطانى في استنبول في ١٥ يناير بأنه « من المتوقع أن تستمر الاضطرابات حتى تتعين الحدود » ، وطلب منه أن « يعرض اقتراح الخديوى بتعيين مبعوث تركى مع مندوب مصرى لتعيين الحدود » (٣) .

ولكن ظلت الدولة العثمانية على عدائها لفكرة تعيين الحدود وكانت إجابتها دائماً « إن الباب العالى لن يعين مبعوثاً حيث أنه ليس هناك مشكلة حدود بل

Corres. Part LXV, No. 230, O'Connor to Grey, May 3, 1906, (١)
Desp. No. 307.

Ibid., No. 286, Cromer to Grey, May 21, 1906, Desp. No. 77. (٢)

Corres. Part LXXIV, No. 15, Cromer to Grey, Jan. 15, 1906, (٣)
Tel. No 7.

عدوان على الأراضي العثمانية لا يمكن السكوت عليه»^(١).

وفد عبرت اللواء عن رأى مختار باشا القومسيير العثماني في القاهرة في هذا الموضوع بأنه « ما دامت مصر ولاية تركية فلا يمكن أن يوجد بينها وبين بقية الولايات الخاضعة للإدارة التركية مباشرة حدود وتجوم »^(٢).

وكان رأى أوكوز في هذا الصدد أنه « لما كان السلطان حساساً للغاية فيما يتعلق بالمسألة المصرية مما يدعوني إلى الاعتقاد بأن لا فائدة من محاولة إغرائه على الموافقة على تعيين لجنة مشتركة للحدود ... »^(٣).

وبناء على ذلك فقد رأى السفير البريطاني في استنبول في البداية تجسيد الأزمة وكتب بأنه « إذا لم نصم على تعيين الحدود فلن يتحول الأمر إلى أزمة خطيرة »^(٤).

ولكن رأت السلطات البريطانية في القاهرة أنه نتيجة لعدم موافقه الحكومة التركية على تعيين الحدود ، فقد كان من الضروري تأمين المراكر المصرية على هذه الحدود ، وعلى ذلك فقد تقرر إرسال قوة مصرية صغيرة (تتكون من ٥٠ رجلاً) يقودها ضابط مصري هو سعد بك رفعت (لمقابلة المستر براملى على الحدود قرب العقبة ولاحتلال طابة وهى نقطة تقع على الساحل الغربى من الخليج على بعد حوالى خمسة أميال من قلعة العقبة بحراً وثمانية أميال برأاً .

وصدرت التعليمات فى نفس الوقت إلى المستر براملى لاحتلال « نقب العقبة والقطار » اللذين يتحصنان فى الجبل الذى يمر خلال الطريق من الساحل إلى داخل هضبة سيناء .

وقد تقدمت هذه القوة الصغيرة إلى طابة فى سفينة خفر السواحل المصرية « نور البحر » ذلك أن المواصلات عبر الصحراء وسلاسل جبال سيناء غاية فى الصعوبة ، وقبل أن تصل التعليمات الجديدة للمستر براملى كان قد وصلته عدة تحذيرات من

(١) Corres, Part LXV, No. 230, O'Connor to Grey, May 3, 1906.

(٢) اللواء ، العدد ٢٠٢١ فى ٢ مايو ١٩٠٦ .

(٣) Corres, Part LXIV, No. 27., O'Connor to Grey, Jan. 22, 1906, Tel. No. 5.

(٤) Ibid., No. 32, O'Connor to Grey, Jan. 26, 1906, Tel. No. 32.

القائد التركي الذى كان موجوداً فى مكان يدعى « أم رشراش » بما دعاه إلى العودة إلى مركزه فى « نخل » ليرسل التقرير اللازم ، ولكن بمجرد وصول التعليمات إليه كره على الفور عائداً إلى الخليج قاصداً طابطة ليكون فى استقبال القوة القادمة التى ما أن وصلها حتى فوجئ باجتماع على ظهر سفينة خفر السواحل المصرية بين قبطان السفينة الإنجليزى وقائد القوة المصرى من جانب وبين قائد قوة تركية كانت قد مسقت إلى احتلال المركز من ناحية أخرى .

وقد أعلن القائد التركى أن لديه أوامر صريحة بمنع أى قوة من النزول فى طابطة ولو استدعى الأمر استعمال العنف .

ولما كانت الأوامر الصادرة للضابط المصرى سعد بك رفعت تحذره من الصدام إلا فى حالة إطلاق النيران عليه ، كما أنه لم يكن لديه القوة الكافية للنزول إلى البر قسراً فقد انسحب إلى جزيرة فرعون الملاصقة للساحل الغربى على بعد أميال قليلة جنوب طابطة وقبع فى انتظار ما ينجلي عنه الموقف (١) .

* * *

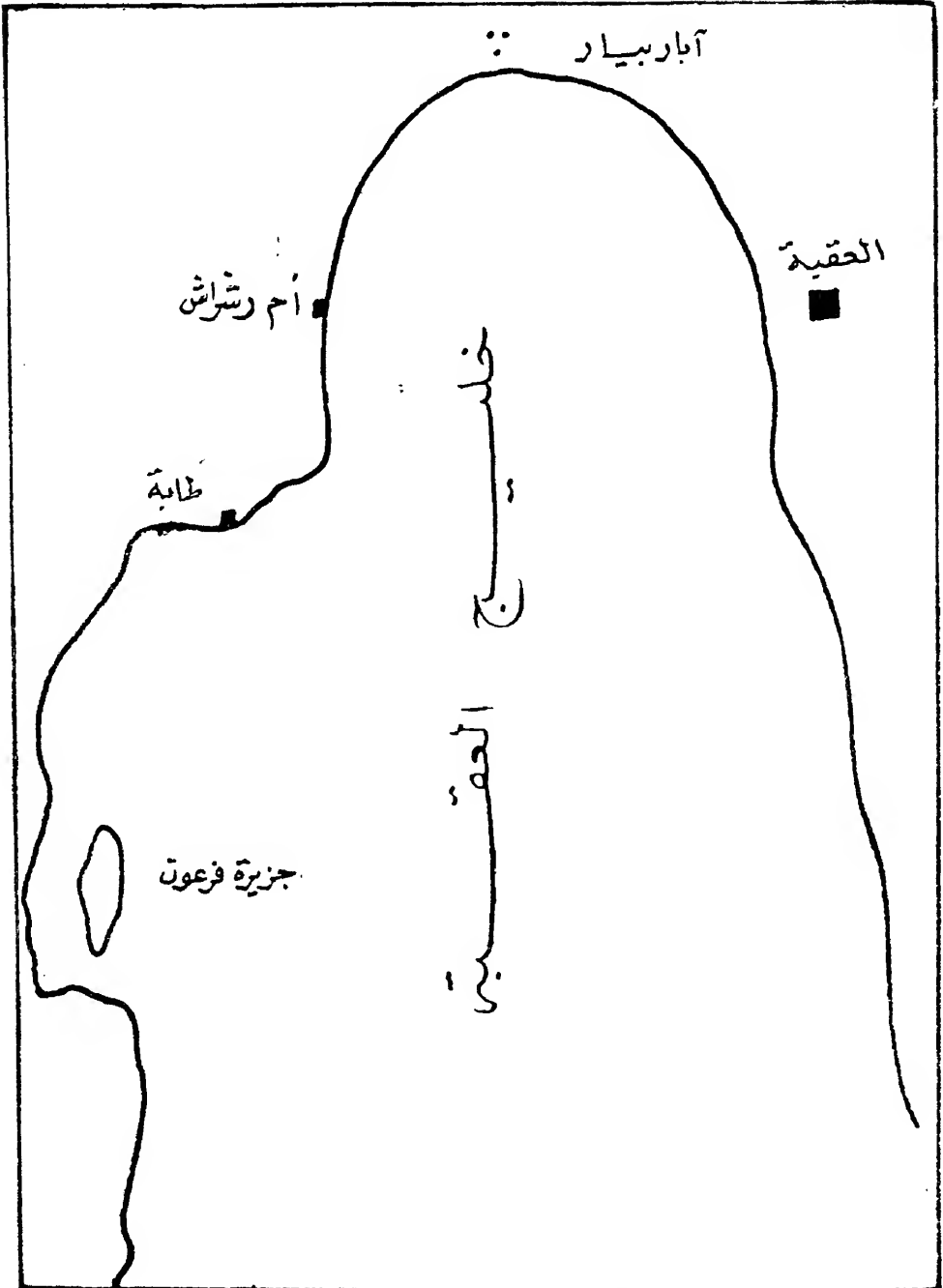
فى هذا الوقت وخلال النصف الثانى من يناير ١٩٠٦ ، وبينما كان كرومر فى السودان لافتتاح ميناء بور سودان ، طرأ على الموقف تغير سياسى واضح حين استعمل الصدر الأعظم مع الخديوى أقصى لهجات العنف والتهديد فى برقيات ثلاث متوالية أرسلها له فى تلك الفترة .

تطلب البرقية الأولى من هذه البرقيات أن تمتنع مصر عن بناء المراكز وتعلن أنه لن يتم إرسال مندوب تركى لتعيين الحدود .

أما البرقية الثانية فتذكر أن الأراضى التركية لا تشمل العقبة فحسب بل تشمل أيضاً المناطق المجاورة بما فيها طابطة ، وأنها ليست ضمن الأراضى (الممنوحة لمصر) ، وشكا الصدر الأعظم من أن قارباً مصرياً مسلحاً — نور البحر — قد أرسل إلى طابطة وعليه جنود ، وختم برقيته بما معناه أن مصر نفسها قسم من تركيا ، فليس هناك على ذلك حاجة لتعيين الحدود بين الأراضى المصرية والتركية ، وأنه إذا ما أصرت

Corres, Part LXIV, Facing to page 234.

عن



مصر على الاستمرار في إنزال الرجال وبناء المركز « فإن هذا الخروج عن الأوامر سوف يستدعى اتخاذ أشد الإجراءات لوقفه » .

ويتساعد النصف العثماني في البرقية الثالثة بطلب سحب « نور البحر » والقوة المصرية من جزيرة فرعون والتوقف عن بناء المراكز وإلا « سوف تحدث أزمة » (١) .

ورداً على هذا التهديد التركي تقدم المستر فندلى — القائم بأعمال كرومر أثناء تغيبه — باقتراحات محددة طالباً سرعه تنفيذها .

من الناحية الدبلوماسية طالب بإرسال التعليمات إلى السفير البريطاني في استنبول للاحتجاج لدى الباب العالي ضد :

١ — رفض السلطان الموافقة على لجنة مشتركة للحدود .

٢ — رغبة السلطان الواضحة تجاهل برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ التي لم يأت فيها أى ذكر لما حول العقبة .

٣ — تهديدات الصدر الأعظم باستعمال القوة ضد المراكز المصرية التي اعتقد أنها موجودة في الأراضي التركية .

كما اقترح فندلى إبلاغ السلطان بأن مصر ترغب في إدارة أراضيها التي تقررت لها عام ١٨٩٢ في سلام ، وأنه إذا ما هددت المراكز المصرية فإن الحكومة المصرية سوف تضطر إلى طلب المعونة من الحكومة البريطانية .

أما من الناحية العسكرية فقد طالب بإصدار الأوامر إلى البارجة البريطانية « ديانا Diana » الموجودة وقتذاك في بورسودان بالتقدم إلى العقبة .

كما أرسل التعليمات إلى براملى وسعد بك رفعت يطلب منهما في حالة حدوث هجوم تركي عليهما أن يبادرا فيحتلا المراكز الآتية :

١ — « آبار بيور » الواقعة على رأس خليج العقبة والتي يمتلكها الأعراب

المصريون .

٢ — « نعب العقبة » وهى مركز الاقتراب الرئيسى من الساحل إلى الداخل .

٣ — « طابة » التى سبقهما الأتراك إليها .

ولكن نبه عليهما فى نفس الوقت بتجنب إثارة العداوات ما أمكن .

وأصبح واضحاً أنه لم يعد ممكناً حل المسألة محلياً مما دعا إلى إبلاغ براملى ورفعت أن المفاوضات ستبدأ فى هذا الشأن بين القاهرة ولندن واستنبول بهدف الوصول إلى حل مناسب^(١) .

* * *

المفاوضات :

يمكن أن تقسم الفترة التالية التى أعقبت برقيات الصدر الأعظم فى ٢٥ يناير وحتى اتخذت الأمور شكل الأزمة السياسية خلال النصف الثانى من أبريل والنصف الأول من مايو إلى الأقسام الآتية :

أولاً — المباحثات الأولية ونتائجها :

كان رأى كرومر أن تتخذ السياسة الإنجليزية فى المباحثات التى أزمع إجرائها مع الدولة العلية الخطوط الثلاثة الآتية :

١ — عدم المبالاة فى حالة تهديد الأتراك بطرد القوات المصرية المسلحة داخل الحدود المصرية سواء كان الألمان وراء الترك أو لم يكونوا .

٢ — التصميم على تعيين لجنة حدود مشتركة دون تضييع الوقت .

٣ — ضرورة جلاء القوات التركية عن المراكز المصرية التى احتلتها^(٢) .

وفى لقاء بين السير أوكوز ووزير الخارجية التركى صباح ٢٨ يناير فى استنبول أبلغه بهذه المطالب وذكر له أن التأخير فى تعيين الحدود سيؤدى إلى تتأجج وخيمة

Corres, Part LXIV, No. 29, Findlay to Grey, Jan. 25, 1906, (١)
Desp. No. 16,

Ibid., No. 39, Findlay to Grey, Jan. 28, 1906, Tel. No. 20. (٢)

وطالبه بأن ترسل الأوامر إلى القائد التركي في العقبة بالجلاء عن المراكز المصرية - ورد عليه توفيق باشا - وزير الخارجية - بأن هناك اجتماعاً لمجلس الوزراء التركي في تلك الليلة وأنه سوف يقوم بإبلاغ آراء السفير البريطاني ومطالبه إلى المجلس ووعدته ببذل جهده للوصول إلى اتفاق مرضٍ (١).

ويتصل وزير الخارجية بالسير أوكونر صباح اليوم التالي ليلفنه بأن المسألة قد حسمت فقد وصلت برقية من قائد العقبة بأن تفاهماً قد أمكن التوصل إليه بعد مقابلة مع قائد القوات المصرية وأن اتفاقاً مرضياً للمسألة قد تم (٢).

ولكن تنفي القاهرة في نفس اليوم الوصول إلى أى اتفاق ويرى فندلى أن سبب هذا الإبلاغ هو « تأثر السلطان من لهجة السفير البريطاني القوية في محادثته مع وزير الخارجية » (٣).

ويبدو أن سبب هذا الإبلاغ التركي الرسالة التي كان قد بعث بها رشدي باشا قائد قوات العقبة إلى سعد بك رفعت قائد القوات المصرية بأنهما « إخوان نخدم نفس السلطان ، وحيث أن المقام العالي قد أتم شرح الأمر بالتفصيل لسمو خديوى مصر فليس هناك خلاف بيننا » ثم ناشده التقدم إلى السويس وتسوية المسألة بين الإخوة (٤).

على أى حال فإن السفير التركي في لندن « موزورس باشا » قد عاد وأوضح أن الاتفاق الذى تم الحديث عنه ليس إلا بعض الإيضاحات المتبادلة بين القائد التركي في العقبة والقائد المصرى الذى أرسل إلى تلك الجهات (٥).

ورغم تفاؤل فندلى في القاهرة بإمكان تراجع الباب العالي عن موقفه إلى حد أنه بدأ يبعث عن مبرر لتراجع السلطان بأنه خلط بين ضبا الواقعة على الساحل الشرقى من الخليج وبين طابة الواقعة على ساحله الغربى ... رغم هذا التفاؤل إلا أنه

Corres, Part LXIV, No. 40, O'Connor to Grey, Jan. 28, 1906, (١)
Desp. No. 40.

Ibid., No. 41, O'Connor to Grey, Jan. 29, 1906, Tel. No. 12. (٢)

Ibid., No. 42, Findlay to Grey, Jan. 29, 1906, Tel. No. 21 (٣)

Ibid., Inc., No. 3 in No. 63, Cromer to Grey, Feb. 4, 1906, (٤)
Desp. No. 17.

Ibid., No. 57, Grey to O'Connor, Feb. 9, 1909, Tel. No. 7. (٥)

تبدو جميعه قبل أن ينتهى الشهر حين تحدث مختار باشا مع وزير الخارجية المصرى وأبلغه أن تعبير « بقاء شبه جزيرة سيناء على حالتها » الذى أتى فى برقية الصدر الأعظم فى ٨ أبريل ١٨٩٢ يعنى أن وضع سيناء (كلمحق) ومن ثم فهمى من أملاك السلطان ومختلفة تماماً عن الأراضى الأخرى لمصر^(١).

كما أن الأحداث فى المنطقة موضع التنازع كانت تثير بدورها بصورة تدعو الحكومة البريطانية إلى اتخاذ موقف أشد حدة مع الباب العالى .. وينقلنا هذا إلى المنطقة حول الخليج لى ترى تطور الموقف فيها .

ثانياً — الموقف المحلى واحتلال الأتراك لمراكز أخرى :

أخذ الأتراك خلال النصف الأول من فبراير يعززون مركزهم فى العقبة والمناطق المحيطة بها بصورة أفلقت حكومة لندن والسلطات البريطانية فى القاهرة إلى حد كبير .

ففى أول الشهر وصلت الأخبار من مصادر وثيقة بأن لواءين من قوات المشاة التركية يتقدمان إلى العقبة^(٢).

وفى ١١ فبراير وصلت إلى القاهرة مجموعة من التقارير من براملى يتحدث فيها عن تهديدات القائد التركى للمركز المصرى فى جزيرة فرعون مما دعاه إلى عدم الإذن لسفينة خفر السواحل « نور البحر » بالعودة إلى السويس وذلك لتساهم فى حماية المركز المصرى .

كما ذكرت تقارير المفتش الإنجليزى أن الأتراك قد احتلوا مراكز أخرى فى الأراضى المصرية على الساحل الغربى للخليج وهى « نقب العقبة » و « القطار » بالإضافة إلى طابة التى كانوا قد احتلوها من قبل .

وقد أبلغ القائد التركى فى العقبة براملى وسعد رفعت أنه لن يستطيع الاستمرار فى الاتصال بهما فى المستقبل لعدم اعترافه بمركزهما الذى احتلاه فى الأراضى التركية^(٣).

(١) Corres, Part LXIV, No. 48, Findlay to Grey, Jan. 30, 1906, Tel. No. 48.

(٢) Ibid., No. 51, O'Connor to Grey, Feb. 3, 1906, Tel. No. 14.

(٣) Ibid., No. 65, Cromer to Grey, Feb. 11, 1906, Desp. No. 34.

وتعادى الأتراك في تهديداتهم فبعد بضعة أيام من قطعهم الاتصال مع المركز للمصريين في جزيرة فرعون أرسل القائد العثماني يبلغ المصريين الموجودين في الجزيرة بأنه يحملهم عواقب رفضهم الطلبات المتعددة بالانسحاب من الجزيرة .

وأدى هذا الموقف إلى صدور التعليمات إلى القائد المصري التي تكرر وتؤكد ضرورة استمراره في السيطرة على الجزيرة حيث أنها ميناء طبيعي قوى ، كما حذر المفتش البريطاني القائد التركي من السماح لقواته بالهجوم إلى المناطق القريبة من الجزيرة^(١).

وقد أدت هذه التطورات على أرض المنطقة المتنازع عليها إلى تغير واضح في تكتيكات الدبلوماسية البريطانية التي بدأت تغير أسلوب التفاوض إلى أسلوب الضغط السياسي العنيف بهدف الوصول إلى حل عاجل للمسألة .

ثالثاً — الضغط الدبلوماسي البريطاني :

كنتيجة للرغبة التي أبدأها مختار باشا في أن لسيناء « وضماً خاصاً » مختلفاً عن بقية مصر وهو ما رفضته وزارة الخارجية البريطانية بتاتاً حيث أن معنى هذا أن السلطان يعتبر نفسه حراً تماماً في تفسير برقية ٨ أبريل على هواه^(٢). وكنتيجة للحدة التي وضحت في تصرفات السلطات التركية في المنطقة المتنازع عليها بدأ البريطانيون يلعبون لعبتهم المفضلة في هذه الظروف .. لعبة الضغط الدبلوماسي .

ففي ٢٩ يناير قابل أوكورنر الصدر الأعظم وقدم له احتجاجاً شديد اللهجة على احتلال القوات التركية لطابة وعلى إرسال التعليمات للقائد التركي بعدم السماح بالنزول للقوات المصرية فيها .

وختم الاحتجاج بأنه ليس من حق الأتراك احتلال المكان الذي هو بلا شك أرضاً مصرية ونصح بالانسحاب السريع لتجنب أزمة حادة في الأفق^(٣).

(١) Corres, Part LXIV, No. 68, Cromer to Grey, Feb. 13, 1906, Desp. No. 34 A.

(٢) Grey of Falladon : Twenty Five years, 1892-1906, p. 125.

(٣) Corres, Part LXIV, No. 47, O'Connor to Grey, Jan. 29, 1906, Tel. No. 13.

وبعد ذلك ييومين استدعى السير أدوارد جراى السفير التركى فى لندن وأبأغه أن استمرار الوضع القائم سيؤدى إلى اضطرابات لانهاية لها^(١) .

وعندما رأى السفير البريطانى فى استنبول تقديم اقتراح مؤداه سحب قوات الجانبين من المنطقة لحين إقرار تسوية للمسألة رفض كرومر هذه الفكرة وصمم على التمسك بمحق مصر فى احتلال طابة فور إخلاء الأتراك لها ، وكان رأيه أن الشيء الوحيد الذى يمكن تقديمه للسلطان هو « وعد بعدم التدخل فى الخط الحديدى بأى صورة »^(٢) .

وبالفعل لم يقدم أوكونر أى تنازلات فى مقابلته للصدر الأعظم فى أعقاب وصول برقية كرومر سوى الوعد بتأمين الخط الحديدى^(٣) ، وعاد يضغط مرة أخرى للوصول إلى اتفاق ودى للمسألة دون أى تعقيدات ذات طبيعة سياسية .

وكنتيجة لاستمرار هذا الضغط وعد الصدر الأعظم باجتماع لمجلس الوزراء لبحث المسألة بعد ذلك ييومين^(٤) .

ولكن ما أن انتهى اجتماع المجلس المذكور دون الوصول إلى أى نتيجة حتى بادرت الحكومة البريطانية على الفور باتخاذ خطوتين محددتين :

الأولى : بتقديم احتجاج رسمى للسفير التركى فى لندن جاء فى آخره .. « والتصميم تام على الجلاء العاجل عن المراكز التى تحتلها القوات العثمانية فى الأراضى التى يديرها الخديوى وقد صدرت التعليمات بذلك إلى سفير جلالته فى استنبول .

» وتثق الحكومة البريطانية أن الباب العالى يرى بعد التطورات الأخيرة ضرورة إقرار خط الحدود بتعيين لجنة مشتركة لذلك »^(٥) .

Corres, Part LXIV, No. 49, Grey to O'Connor, Jan. 31, 1906, (١)
Tel. No. 51.

Ibid., No. 58, Cromer to Grey, Feb. 9, 1906, Tel. No. 32. (٢)

Ibid., No. 60, O'Connor to Grey, Feb. 9, 1906, Tel. No. 16. (٣)

Ibid., No. 59, O'Connor to Grey, Feb. 9, 1906, Tel. No. 15. (٤)

Ibid., No. 70, Memorandum communicated to Musurus Pasha, Feb. 13, 1906. (٥)

الثانية : التصاعد بالتهديد السياسى إلى حد إرسال سفينة حربية بريطانية إلى مياه الخليج .

والواقع أنه منذ أواخر يناير وكرومر يلح في اتخاذ مثل هذا الإجراء كعامل له وزنه في الموقف^(١) . ونتيجة لهذا الإلحاح تقرر أن تبقى البارجتان « ديانا » في السويس و « منيرفا » في بورسعيد تحت طلب السلطات البريطانية في القاهرة^(٢) .

وفي ١٤ فبراير وبعد تقديم الاحتجاج الرسمى للسفير التركى بيوم واحد صدرت التعليمات للورد كرومر بتحويله حق الأمر بتقديم « ديانا » إلى العقبة^(٣) ، وعلى الفور أصدر كرومر هذا الأمر .

ولما كان هذا الإجراء في جوهره يهدف إلى التأثير السياسى قبل أى شىء آخر فقد قدمت مذكرة في نفس اليوم لموزورس باشا أبلغ فيها أن الحكومة البريطانية قد قررت إرسال إحدى سفنها الحربية إلى جزيرة فرعون نتيجة للتهديدات المستمرة من قائد العقبة التركى للمركز المصرى ولتمنع أى عمل من أعمال المدوان على الأراضى المصرية^(٤) .

* * *

أتت الخطة البريطانية بثمارها سريعاً فما أن وصلت إلى استنبول الأخبار عن احتمال تقدم ديانا إلى ميساه خليج العقبة حتى انعقد مجلس عسكري في يلدز في نفس اليوم لبحث مسألة سحب القوات العثمانية من طابة والمرأكر الأخرى وبحث تصرفات القائد التركى في العقبة^(٥) .

ولما لم تصل أى أنباء عن نتيجة هذا الاجتماع حتى مساء اليوم التالى — ١٥ فبراير

(١) Corres, Part LXIV, No. 38, Findlay to Grey, Jan. 28, 1906, Tel. No. 19.

(٢) Ibid., Inc. in No. 53, Lord C. Bresford to Admiralty, Feb. 4, 1906.

(٣) Ibid., No. 72, Grey to Cromer, Feb. 14, 1906, Tel. No. 16.

(٤) Ibid., No. 71, Memorandum communicated to Musurus Pasha, Feb. 14, 1906.

(٥) Ibid., No. 67, O'Connor to Grey, Feb. 14, 1906, Tel. No. 19.

— قرر السير أوكونر إرسال أحد معاونيه إلى القصر للاستفسار . وقابل المستر لامب Lamb سكرتير السلطان الأول الذى أبلغه أن المجلس قد توصل إلى قرار مؤداه « أن الأراضي التى تديرها مصر تقتضى الفرمانات لا تتضمن الأماكن محل النزاع »^(١).

وأدى هذا الرد — الغير للتوقع — إلى خيبة أمل شديدة اجتاحت السفير البريطانى فى استنبول الذى علم من مصادره الخاصة أن موقف الوزارة التركية يرجع إلى برقية وصلت من مختار باشا فى القاهرة تذكر السلطان أن البريطانيين كانوا قد تقدموا باقتراح خلال مفاوضات ١٨٩٢ يرمى إلى أن تمتد الحدود الإدارية التركية المصرية من رأس محمد إلى العريش^(٢) .

وعندما وصلت هذه الأنباء إلى كرومر اعترض على الفكرة أشد الاعتراض وذكر « أن إدارة مصر لسيناء هو حق حصل عليه الحديوى من السلطان » ورأى المعتمد البريطانى فى القاهرة امتداد المفاوضات لانتظار الأثر الذى سينتج عن تقدم ديانا إلى العقبة ولرغبته فى مناقشة الأسباب التى دعت وزارة الحربية إلى تخفيض قوات الاحتلال فى مصر فى تلك الفترة الحرجة .

وكان رأيه أن الواجب يقتضى زيادة هذه القوات إذا ما اتخذت المفاوضات شكلاً حاداً^(٣).

على أى حال فرغم قرار المجلس المسكرى إلا أن السلطان ما لبث أن أرسل خطاباً ودياً إلى السير أوكونر يبلغه فيه أن فى نيته إرسال لجنة من موظفين هثمانيين للتأكد من موقع المراكز محل النزاع وأنه سوف يسحب قواته إذا ثبت أن هذه المراكز واقعة فى أرض تديرها الحكومة المصرية .

والتقط السفير البريطانى هذا الخطاب المشجع وكتب للسلطان أنه لو حصل ممثل مصرى على عضوية هذه اللجنة ، ولو جلت القوات التركية عن تلك المراكز فسوف

Corres, Part LXIV, No. 77, O'Connor to Grey, Feb. 15, 1906, (١)
Tel. No. 20.

Ibid., No. 78, O'Connor to Grey, Feb. 16, 1906, Tel. No. 21. (٢)

Ibid., No. 81, Cromer to Grey, Feb. 17, 1906, Tel. No. 41. (٣)

يوصى - إثباتاً لحسن نية الحكومة البريطانية نحو تركيا - ألا تحتلها القوات المصرية حتى يتم الاتفاق بشأنها^(١).

ولكن ما حدث من تشكيل هذه اللجنة التركية وعملها لم يأت بأكثر من خيبة أمل جديدة للبريطانيين .

رابعاً - اللجنة التركية :

خلال الشهر التالى ما بين منتصف فبراير ومنتصف مارس كانت اللجنة التى اقترح السلطان إرسالها للتحرى فى المنطقة المتنازع عليها هى العامل الأساسى فى الموقف .

ولكن نتيجة لسوء فهم من الجانب البريطانى عن طبيعة هذه اللجنة لم يساهم مجيئها فى حل المشكلة وإنما زادها تعقيداً ودفعها خطوة نحو الأزمة .

فبينما نظر البريطانيون إلى هذه اللجنة على أن لها صلاحيات واسعة من التحرى والتفاوض والاتفاق ألفها السلطان على أساس أنها لجنة تحرى خفسب ، وعلى ضوء هذه النظرة البريطانية طلب أوكونر فور تقديم العثمانيين للاقتراح إليه أن يحصل ممثل للحكومة المصرية على عضوية هذه اللجنة ، وبعد وصول عضوى اللجنة إلى القاهرة دون اتصال بالحكومة المصرية ضغط السفير البريطانى فى استنبول « بضرورة إرسال تعليمات محددة للمبعوثين العثمانيين للدخول فى مفاوضات مع الحكومة المصرية »^(٢).

بل وصل الأمر بالسلطات البريطانية فى القاهرة إلى تشكيل اللجنة المصرية التى ستولى هذه المفاوضات مع المندوبين العثمانيين .. وقد تشكلت من سرهنك باشا وسعد بك رفعت والكابتن أوين Owen رئيس إدارة الخابرات المصرية والذى كما رأى كرومر - « سيتولى الإدارة الفعلية للمفاوضات »^(٣).

وتتبع الآن خطوات هذه اللجنة ومصيرها ، فى اليوم التالى لاقتراح السلطان

(١) Corres, Part LXIV, No. 83, O'Connor to Grey, Feb. 18, 1906, Tel. No. 23.

(٢) Ibid., No. 110, O'Connor to Grey, March 2, 1906, Tel. No. 31.

(٣) Ibid., No. 112, Cromer to Grey, Feb. 22, 1906, Desp. No. 21.

لإرسال من ينوب عنه في التحرى عن حقيقة موقع المراكز المتنازع عليها أبلغ وزير الخارجية التركية السير أوكونر أن ثمة برقية أرسلت إلى مختار باشا بأن يتقدم إلى العقبة سريعاً لبحث مسألة الحدود .

• ولكن رفض السفير البريطاني في استنبول هذه الفكرة وأعلن عدم ارتياح حكومته لاختيار مختار باشا بالذات لهذا الدور^(١) .

ونتيجة لهذا الرفض عدلت الحكومة العثمانية عن اختيارها وقررت اختيار ضابطين تركيين للمهمة بدلا من المندوب السامي التركي في القاهرة وإن كانت قد طالبت في نفس الوقت بانسحاب « ديانا » في مقابل إرسال أوامر إلى القائد التركي في العقبة بعدم التدخل في شئون جزيرة فرعون ، ولكن لم يجد هذا الطلب أذناً صاغية من الحكومة البريطانية^(٢) .

على أى حال ترك الضابطان اللذان تم اختيارهما (مظفر بك وفهمى افندى) استنبول صباح ٢٠ فبراير قاصدين إلى الإسكندرية^(٣) ، وما أن وصلا إلى القاهرة حتى دخلا قصر مختار باشا ولم يظهرأ خارجة ، وحتى أول مارس لم يظهر أى أثر للمندوبين العثمانيين ولم يحاولوا الاتصال بأى مسئول مصرى أو بريطانى ، خاصة أن الحديوى كان في هذا الوقت في رحلة في الصحراء كان مفروضاً ألا يعود منها قبل ٤ مارس^(٤) .

ونتيجة عن جمود الموقف أن طلبت وزارة الخارجية البريطانية من سفيرها في استنبول أن يضغط على الباب العالى ليتحرك مبعوثاه^(٥) ، وطلب أوكونر مقابلة السلطان في اليوم التالى وطلبه بضرورة إرسال التعليمات للمبعوثين العثمانيين لبدء التفاوض مع الحكومة المصرية^(٦) .

Corres, Part LXIV, No. 86, O'Connor to Grey, Feb. 19, 1906, (١)
Tel. No. 25.

Ibid., No. 87, O'Connor to Grey, Feb. 20, 1906, Tel. No. 26. (٢)

Ibid., No. 88, O'Connor to Grey, Feb. 20, 1906, Tel. No. 22. (٣)

Ibid., No. 104, Cromer to Grey, Feb. 28, 1906, Tel. No. 51. (٤)

Ibid., No. 109, Grey to O'Connor, March 1, 1906, Tel. No. 19. (٥)

Ibid., No. 110, O'Connor to Grey, March 2, 1906, Tel. No. 31. (٦)

ولكن قبل عودة الخديوى من رحلته يوم واحد — ٣ مارس — صدرت الأوامر من الاستانة للضابطين التركيين بالسفر على الفور إلى العقبة عن طريق بيروت ومنها إلى دمشق فإلى العقبة .

وكان هذا الموقف غير متوقع لدى المسئولين البريطانيين ، وكما عبرت المقطم لسان حال الاحتلال في هذا الوقت « لقد وقع صنيع الحكومة الحميدية هذا موقع الدهشة والاستغراب عند جميع الذين علموا به »^(١) .

وقد امتزجت الدهشة بالضيق الشديد من جانب الحكومة البريطانية التي قررت تعبيراً عن هذا الضيق أن تتقدم في نفس يوم وصول المبعوثين التركيين إلى العقبة بمذكرة شديدة اللهجة مطالبة بالإسراع بسحب القوات العثمانية من طابة^(٢) .

وقد سبق تقديم هذه المذكرة البريطانية برقية احتجاج من الخديوى للسلطان باغادرة المبعوثين للبلاد دون أن يتصلا به ، ويذكر السلطان باحتجاجه على احتلال القوات التركية للأراضي المصرية^(٣) .

وكان رد الحكومة العثمانية على هذه الاحتجاجات تعزيز قواتها الموجودة في العقبة فأرسلت لواء وضف من المشاة إليها^(٤) . كما أبلغ مختار باشا الخديوى في ١٢ مارس أن المبعوثين التركيين ليس لهما أى سلطة مستقلة ، وإنما قد أرسلوا لمعاونته^(٥) . أما احتجاجات الحكومة البريطانية فكان الرد عليها دائماً طلب الانتظار إلى حين وصول تقرير المبعوثين من العقبة .

ودارت المشاورات في هذا الوقت بين المسئولين البريطانيين حول إرسال سفينة حربية أخرى إلى العقبة بهدف فرض مزيد من الضغط على السلطان^(٦) .

(١) المقطم ، العدد ٥١٤٦ في ٥ مارس ١٩٠٦ .

(٢) Corres, Part LXIV, No. 126, O'Connor to Grey, March 11, 1906, Tel. No. 35.

(٣) Ibid., No. 122, Cromer to Grey, March 8, 1906, Tel. No. 59.

(٤) Ibid., No. 130, O'Connor to Grey, March 12, 1906, Tel. No. 37.

(٥) Ibid., No. 134, Cromer to Grey, March 13, 1906, Tel. No. 65.

(٦) Ibid., No. 136, O'Connor to Grey, March 15, 1906, Tel. No. 38.

وقد وافق السير إدوارد جراى على الفكرة وإن رأى أن يسبقها إبلاغ استنبول. أولاً بهذه النية إذا لم تنسحب القوات التركية تماماً وبسرعة من طابة والمناطق المصرية^(١).

وما أن أبلغت تركيا بهذا القرار حتى تحرك ممثلوها في القاهرة وفي العقبة .

في القاهرة أوعز مختار باشا لجريدة « الأهرام » بأن تنشر خبراً مؤداه أن الأتراك سوف يرسلون قوة إلى نخل لحماية مداخل خليج العقبة كما تعمل بريطانيا على تأمين مداخل خليج السويس^(٢) ، كما أبرق في نفس الوقت للسلطان يلح عليه بعدم الخضوع للتهديد البريطاني والتمسك بالمراكز المحتلة^(٣) .

وفي العقبة أبلغ رشدى باشا القائد التركي الكابتن فيبس هورنبى Hornby قبطان البارجة ديانا بأنه متمسك بأن الحدود تمتد من السويس إلى رفح ولا يعترف — نيابة عن حكومته — ببرقية ٨ أبريل ١٨٩٢^(٤) .

وكان الرد على احتجاج بريطانى عنيف تم تسليمه إلى موزورس باشا في ٢١ مارس^(٥) أن أبلغ الباب العالى السير أوكونر أنه لا يوافق على تبادل المذكرات مع الحكومة البريطانية بشأن الحدود المصرية فهذه مسألة تخص تركيا ومصر فقط^(٦) .

* * *

مالث المبعوثان التركيان أن بحثا بتقريرها إلى استنبول مؤكداً وقوع طابة في الأراضى التركية^(٧)، وتبع معرفة فحوى هذا التقرير أن تقدم مختار باشا بطلب لفتح

(١) Corres, Part LXIV, No. 140, O'Connor to Grey, March 16, 1906, Tel. No. 107.

(٢) Ibid., No. 146, Cromer to Grey, March 19, 1906, Tel. No. 70.

(٣) Ibid., No. 147, O'Connor to Grey, March 19, 1906.

(٤) Ibid., No. 148, Cromer to Grey, March 21, 1906, Desp. No. 148,

(٥) Ibid., No. 149, Grey to O'Coner, March 21, 1906, Desp. No. 28.

(٦) Ibid., No. 168, O'Connor to Grey, March 27, 1906, Tel. No. 46.

(٧) Corres, Part LXV, No. 7, O'Connor to Grey, April 2, 1906, Tel. No. 53.

باب المفاوضات مع الخديوى لتسوية المسألة^(١).

ولما كان قرار إرسال سفينة أخرى بريطانية قد تعطل نتيجة لبعض الخلافات الإدارية بين البحرية ووزارة الخارجية^(٢)، ولما كان أعضاء مجلس العموم قد بدأوا يطالبون بإحالة المسألة كلها إلى التحكيم وهو ما لم تكن الحكومة البريطانية راغبة فيه لما يستتبعه من تعقيدات سياسية طويلة^(٣). ولما كان هناك بقية من أمل فى تسوية المسألة عن طريق المفاوضات رأى البريطانيون الموافقة على المفاوضات المقترحة ... ولكن بشروط :

شرط أول : ضرورة تخويل مختار باشا رسمياً من استنبول لمفاوضة الخديوى^(٤).

شرط ثان : أن تتم اللقاءات الخاصة بهذه المفاوضات بحضور رئيس وزراء الخديوى وزير خارجيته^(٥).

ورغم تنفيذ هذين الشرطين إلا أن المسئولين البريطانيين فى القاهرة أو استنبول قد أعربوا عن تشاؤمهم من نتيجة هذه المفاوضات وأن قصد الأتراك منها ليس إلا « محاولة لإضاعة الوقت »^(٦).

وينقلنا هذا إلى المرحلة الأخيرة من مراحل محاولات حل المشكلة قبيل الأزمة وهى مرحلة المفاوضات .

خامساً — المفاوضات المصرية — التركية :

تم أول لقاء بين مختار باشا من ناحية وبين الخديوى ورئيس وزرائه ووزير خارجيته من ناحية أخرى يوم الأربعاء ١١ أبريل ١٩٠٦ .

Corres, Part LXV, No. 15, Cromer to Grey, April 5, 1906, Tel. (١)
No. 87.

Ibid., No. 166, Admiralty to Foreign Office, March 27, 1906. (٢)

(٣) من طلب المستر بيлок Belloc عضو مجلس العموم البريطانى لوزير الخارجية فى جلسة ٢٠ أبريل .

Parliamentary Debates — House of Commons, Fourth Series, Vol. 155, p. 169.

Corres, Part LXV, No. 22, Cromer to Grey, April 6, 1906, Tel. (٤)
No. 89.

Ibid., No. 286, Cromer to Grey, May 21, 1906, Desp. No. 77. (٥)

Ibid., No. 16, Cromer to Grey, April 5, 1906, Tel. No. 88. (٦)

وكشف المندوب السامى العثمانى كافة الأوراق التركية فى هذا اللقاء ، فمع اعتراف مختار باشا بأن المسألة يجب أن تفسر على أساس برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ إلا أنه فسر هذه البرقية على الأسس الآتية :

١ — أن هضبة سيناء تتكون فقط من الأراضى الواقعة جنوب الخط المستقيم بين العقبة والسويس وبما أن طابة تقع جنوب هذا الخط فهو يعترف بها كنقطة واقعة فى الهضبة وبالتالي فى مصر .

٢ — أن الأراضى المصرية شمال هذه المنطقة تسير حدودها مع الخط بين رفح والسويس ، أما الأراضى التى يحدها من الشمال الغربى الخط بين رفح والسويس وجنوباً الخط من السويس إلى العقبة وشرقاً الخط من العقبة إلى رفح فهى أراضى تركية .

وتحدث مختار باشا فذكر أن السلطان يعلق أهمية كبيرة لخط الحدود المقترح لرغبته فى مد خط حديدى إلى العقبة ومنه خطوط فرعية إلى السويس وبورسعيد .

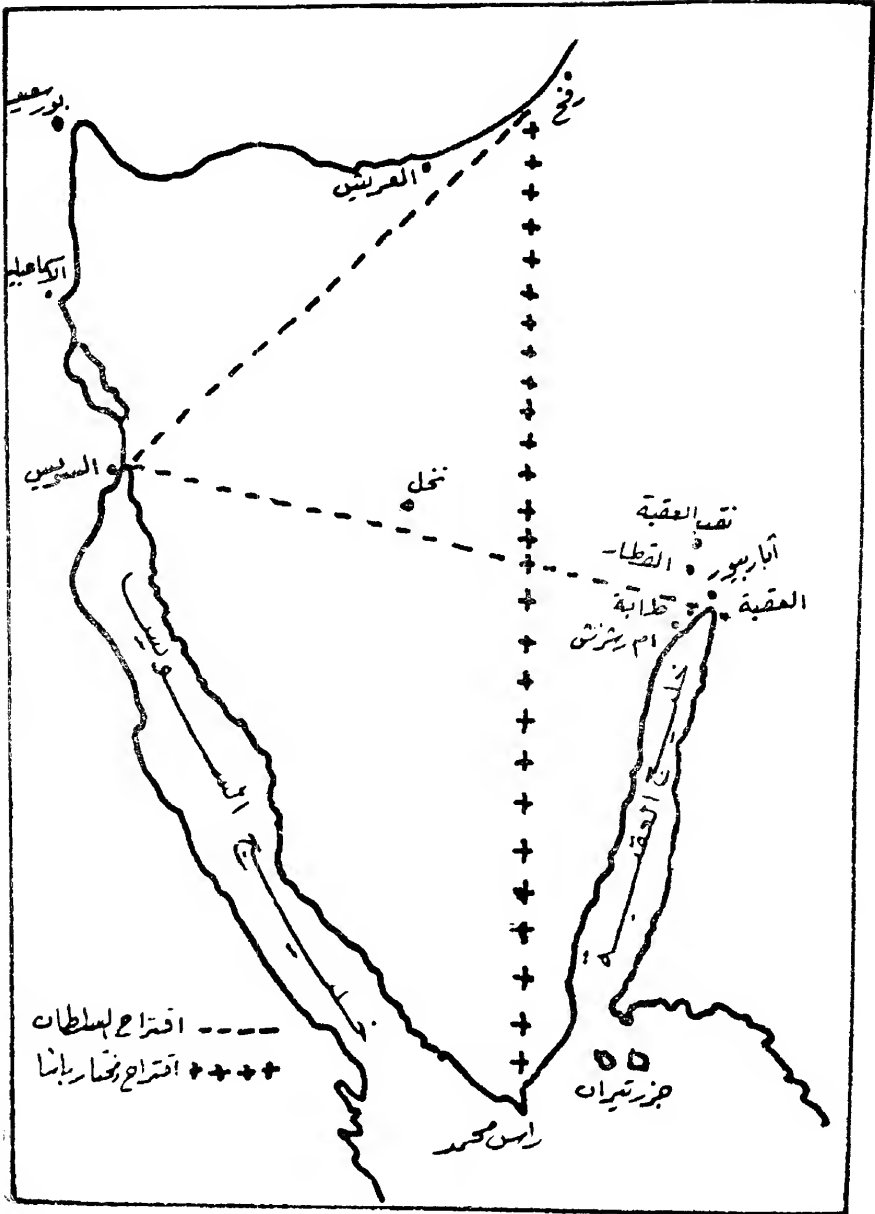
ولكن المندوب السامى التركى استدرك — بصورة مقصودة — فأعلن أنه فى إمكانه رغم رغبة الباب العالى أن يعقد معاهدة على أساس أن خط الحدود يمتد مباشرة من رفح إلى رأس محمد وبذلك يقع كل الساحل الغربى لخليج العقبة ضمن الأراضى التركية^(١) .

وكان معنى الاستجابة لطلبات السلطان فى رأى كرومر « السماح ببناء خط حديدى حتى شواطئ قناة السويس ، وعملية البناء ستتم طبعاً تحت إشراف الألمان . وهذه مسألة تمس مصالح بريطانيا مباشرة وعلى قدر عظيم من الأهمية فهى لن تهدد حرية مصر فحسب بل يمكن أن تشكل تهديداً تركياً خطيراً على حرية الملاحة فى قناة السويس وذلك امتثالاً لطلبات قوة أوروبية أخرى »^(٢) .

أما الموافقة على طلب مختار باشا فقد كان يعنى :

Corres, Part LXV, No. 286, Cromer to Grey, May 21, 1906, (١)
Desp. No. 77.

Ibid., No. 39, Cromer to Grey, April 11, 1906, Tel. No. 98. (٢)



خسوط الحدود التي اقترعها الأتراك
أشار المفارقات

١ — غلق خليج العقبة فالقناة الصالحة للملاحة والتي تؤدي إلى هذا الخليج عرضها ٤٠٠ ياردة ويستطيع الأتراك بناء قلعة في النقطة المواجهة لجزر تيران مما يجعل الدخول إلى خليج العقبة شبه مستحيل للسفن البريطانية ويجعله من الناحية الفعلية بحراً تركيا مغلقاً يهدد الطريق إلى الهند وذلك بقوارب الطوريب التي يمكن إرسالها بسهولة في وحدات من العقبة .

٢ — سوف تكون الحدود التركية على بعد ١٠٠ ميل فقط من السويس وقرية جداً من « نخل » وهي مركز إستراتيجي مهم جداً يمكن أن تتعرض مصر باستمرار للخطر منه .

٣ — سوف تصبح بعض القبائل العربية التي ظلت دائماً تحت الإدارة المصرية تحب الإدارة التركية وهذا الإجراء سيسبب متاعب كبيرة في شبه جزيرة سيناء^(١) . وبناء على ذلك تقرر رفض كافة وجهات النظر التركية وقطع المفاوضات التي بدأها مختار باشا والتفاهم رأساً مع استنبول .

وأرسل الحديوي رده — بناء على نصيحة كرومر — على مقترحات مختار باشا في برقية طويلة إلى الصدر الأعظم يوم ١٤ أبريل يبلغه فيها أن الوسيلة الوحيدة للوصول إلى اتفاق مقبول هو اتخاذ برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ كأساس للمفاوضة وأنه إذا ما كان هناك بعض البقاع المعينة مشكوك في وضعها ، فيمكن أن يسمح للمهندسون خط الحدود بين رفح والعقبة ، وبدلاً من أن ينتهي هذا الخط عند قلعة العقبة يمكن أن يسير إلى نقطة على ساحل الخليج تبعد ما لا يقل عن ثلاثة أميال إلى غرب القلعة .

وختم الحديوي برقيته أنه إذا ما قبلت مقترحاته فسوف تصبح طابة ضمن الأراضي المصرية وعلى القوات التركية وقتئذ أن تنسحب منها^(٢) .

ولأكثر من أسبوع لم يحدث شيء يستحق التسجيل . . . وخجأة تحركت كافة أجهزة الدولة العثمانية تبذل كل جهودها لدفع الموقف إلى أزمة . . . وعلى حد تعبير السير إدوارد جراي « يبدو أن السلطان عبد الحميد كان متوقفاً لإنذار »^(٣) .

(١) Corres, Part LXV, No. 44, Cromer to Grey, April 13, 1906, Tel. No. 101.

(٢) Ibid., No. 46, Cromer to Grey, April 14, 1906, Tel. No. 103.

(٣) Grey of Falladon, op. cit., p. 125.

الأزمة :

كان أول رد فعل لبرقية الخديوى إلى الصدر الأعظم المؤرخة في ١٤ أبريل رد الأخير عليه بعد ثمانية أيام كاملة — ٢٢ أبريل — ببرقية طويلة يذكر فيها أن الأراضي المذكورة في فرمان الإمبراطورى لا تحوى ميناء أو خليج العقبة وأن برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ التى تعتبر ملحقاً لفرمان التولية تشير فقط إلى القسم الغربى من سيناء ، ويستطرد الصدر الأعظم فى برقيته بأنه قد تقرر إقامة متصرفية العقبة وأن على الخديوى اتخاذ الخطوات المناسبة لإنهاء هذه المسألة وعدم السماح بأى تدخل خارجى من أى نوع^(١).

كما وصل فى نفس الوقت خطاب خاص من السلطان إلى الخديوى بنفس المعنى ويكرر المطالبة « بنهو هذا الأمر بدون إعطاء فرصة لتمكين المداخلعة الأجنبية واستكمال الأسباب لإعادة ارتباط موقع العقبة بولاية الحجاز كما تقتضيه شيمتكم الجليلة المنطوية على العلم بدقائق الأمور »^(٢).

وفى ٢٥ أبريل طلب مختار باشا مقابلة الخديوى ، وتمت المقابلة بحضور رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، ولم يقدم المندوب السامى التركى أى اقتراحات جديدة فى هذه المقابلة وإنما قدم تهديداً .. فقد ذكر أنه يجب أن يفهم أن المسألة لن تبحث أكثر من ذلك وأنه يجب إطاعة أوامر الحكومة العثمانية^(٣).

وفى نفس اليوم حدث عدوان آخر على الحدود المصرية فقد أ برق مراسل المقطم فى العريش بأن الجنود العثمانيين قد أزالوا الأعمدة الرخامية القائمة فى نقطة رفع بمنزلة حدود ثابتة بين الحكومة المصرية والحكومة الحميدية . مع أن تلك الأعمدة قد نقش عليها اسم الجنب العالى وتاريخ حضوره إلى تلك النقطة فألقته الجنود التركية على الأرض ولم تحترم الإسم الكريم المنقوش عليه^(٤).

Corres, Part LXV, No. 286, Cromer to Grey, May 21, 1906, (١)
Desp. No. 77.

(٢) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٨٥ .

Corres, Part LXV, No. 72, Cromer to Grey, April 25, 1906, (٣)
Tel. No. 113.

(٤) المقطم — العدد ٥١٨٩ بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٠٦ .

وقد طير كرومر الخبر إلى لندن وذكر معه أن أهالى العريش قد أبدوا ما لا مزيد عليه من الانزعاج بسبب هذا الحادث^(١).

ووصلت التقارير أيضاً إلى القاهرة بأن الحامية التركية فى العقبة وصلها إمدادات متزايدة من المدافع والرجال ، وقد صرح رشدى باشا قائد هذه الحامية بأن فى نيته التقدم نحو نخل .

يضاف إلى كل ذلك أن الجرائد المصرية المؤيدة للجامعة الإسلامية قد ضاعفت من حملتها على موقف بريطانيا إلى حد أن كرومر كتب فى هذا الوقت « أنه من الممكن الآن أن يتحول أى حادث صغير إلى ثورة دينية عارمة » .

والواقع أن عملية الإثارة لم تقتصر على الصحف بل ألقى الخطب فى بعض الجوامع وأقامت بعض الطوائف الاحتفالات الدينية بهدف الدهاية وإظهار التأييد للسلطان ، وقد رأى كرومر أصبح مختار باشا وراء كل هذا^(٢).

وكان على الحكومة البريطانية أمام كافة هذه الإجراءات التركية أن تتخذ موقفاً حاسماً ومن ثم بدأت فى خلال الأيام القليلة فى أواخر أبريل وأوائل مايو تتبلور فكرة تقديم « إنذار » للحكومة العثمانية وينقلنا هذا إلى قصة تلك الأيام ...

مقدمة الإنذار :

كانت فكرة القيام بعمل حاسم ضد الأتراك تراود المعتمد البريطانى فى القاهرة منذ أواخر مارس . وقد رفض كرومر كل تفكير يشتم منه أى استسلام لمطالب السلطان أو لبعضها لأنه « سوف ينتج أسوأ الأثر إذا ما أذعنا لرغبة السلطان فى تنزيق شروط فرمان بأى وسيلة » ، ولكنه مع ذلك طالب بالتهدل « فمن المرغوب منح جلالته كل فرصة للخضوع لاحتجاجاتنا حتى إذا اضطررنا إلى القيام بأى عمل حاسم لا يكون لديه حجة »^(٣) .

(١) Corres, Part LXV, No. 75, Cromer to Grey, April 25, 1906, Tel. No. 117.

(٢) Ibid., No. 62, Cromer to Grey, April 22, 1906, Tel. No. 109.

(٣) Corres, Part LXIV, No. 164, Cromer to Grey, March 27, 1906, Desp. No. 80.

وفكرة عدم تقديم أى تنازلات عادة يكررها السفير البريطانى فى استنبول بعد ذلك بشهر كامل حيث رأى « أن مثل هذا العمل سيعتبر علامة ضعف وسيزيد من الصعوبات التى تواجهنا »^(١) .

ولكن قبل اتخاذ « الإجراء الحاسم » المطلوب كان على الحكومة البريطانية أن تبحث أمرين : أولهما تأمين موقفها الدولى والمحلى قبل اتخاذ هذا الإجراء ، وثانيهما نوع الإجراء المرغوب .

١ — تأمين الموقف الدولى والمحلى :

(١) الموقف الدولى : لما كان توقيت نشوب الأزمة متفقاً مع انعقاد مؤتمر الجزيرة الثانى فى يناير ١٩٠٦ فقد تصور البريطانيون أن ألمانيا تعمل على تحويل أنظارهم إلى شىء آخر فدفعت السلطان إلى اختلاق المشكلة^(٢) .

وقد تضاعف الشك فى موقف ألمانيا نتيجة لاصطحاب الحملة الصحفية على البريطانيين بمقالات مليئة بالمديح والثناء على « دولة ألمانيا » لاسيما من اللواء الذى زار رئيس تحريرها مصطفى كامل برلين فى تلك الفترة وبقي بها بعض الوقت .

أما فرنسا فلهذا البداية وقد أبدت عن طريق سفيرها فى لندن واستنبول الاستعداد لتقديم كل معونة ممكنة للجانب البريطانى^(٣) .

ومع انتهاء مؤتمر الجزيرة خلال أبريل تحول الموقف تماماً لصالح الجانب البريطانى ... فبالنسبة لألمانيا تقدم « الكونت مترنيخ » سفيرها فى لندن إلى وزير الخارجية البريطانية بتأكيدات مؤداها أن الحكومة الألمانية لا تقدم أى عون أو تأييد للحكومة التركية فى موقفها من مسألة طابة ونفى الاتهامات التى رددتها الصحافة البريطانية بهذا المعنى^(٤) .

(١) Corres, Part LXV, No. 65, O'Connor to Grey, April 23, 1906, Tel. No. 66.

(٢) Corres, Part LXIV, No. 50, Findlay to Grey, Jan. 27, 1906, Desp. No. 14.

(٣) Ibid., No. 129, O'Connor to Grey, March 5, 1906, Desp. No. 150.

(٤) Corres, Part LXV, No. 97, Grey to Sir F. Lasselles (Berlin) April 30, 1906, Tel. No. 122.

أما فرنسا فقد عبرت جريدة الطان في مقال لها ٢٨ أبريل عن موقف الحكومة الفرنسية بأنها « متفقة تماماً مع بريطانيا بشأن مسألة الحدود المصرية — التركية » وأنها سوف تنفذ كافة التزاماتها الناتجة عن الاتفاق الودى في ٨ أبريل ١٩٠٤ وأن على أصدقائها الإنجليز أن ينتظروا نفس المعونة الودية التي قدموها في مؤتمر الجزيرة^(١).

وقد تمت لقاءات متعددة يوم ٣٠ أبريل بين وزير الخارجية البريطانية وسفراء الدول الصديقة فقد اجتمع أولاً مع السيوكامبو وأبلغه بالموقف ، وكان رأى السفير الفرنسي وجوب استخدام إحصاء قوى مع الأتراك^(٢)، كما اجتمع بالسفير الروسى الذى رأى إبلاغ حكومته على الفور بالموقف^(٣).

وكانت ردود الحكومتين مشجعة للغاية فلم تكتف الحكومة الفرنسية بتقديم تأييدها ، بل أن السيوكامبو Boutiron السفير الفرنسى فى سان بطرسبرج تحدث مع الكونت لامسدروف Lamsdroff وزير الخارجية الروسى فى المسألة مما دعا الأخير إلى إرسال تعليماته إلى السيوكامبو زينويف السفير الروسى فى استنبول لينسق جهوده مع زميله الفرنسى والإنجليزى للضغط على الباب العالى .

وقد أعرب الكونت لامسدروف للسفير البريطانى المستر رايس عن رغبته فى عمل مشترك للسفارات الثلاث فى استنبول^(٤) .

كما أبلغ السفير الفرنسى البريطانيين بصورة رسمية بأن حكومته قد أرسلت تعليماتها لسفيرها فى استنبول لاستعمال كل نفوذه لإجبار السلطان على الموافقة على المطالب البريطانية^(٥) .

وبهذا أصبح الجو الدولى ممهداً تماماً لاتخاذ « الإجراء الحاسم » .

Corres, Part LXV, No. 92, Sir F. Bertie to Grey, April 28, 1906, Desp. No. 183. (١)

Ibid., No. 96, Grey to Bertie, April 30, 1906, Tel. No. 241. (٢)

Ibid., No. 98, Grey to Spring Rice, April 30, 1906, Tel. No. 195. (٣)

Ibid., No. 111, Spring Rice to Grey, May 2, 1906, Tel. No. 80. (٤)

Ibid., No. 115, Grey to Bertie, May 2, 1906, Tel. No. 57. (٥)

(ب) للوقف المحلى : زادت حدة الجرائد المصرية ذات الاتجاه الإسلامى فى الأيام الأخيرة من أبريل وأوائل مايو إلى درجة كبيرة فى هجومها على التصرفات البريطانية فى المسألة برمتها . فقد هاجمت إنكار حقوق سيادة الدولة العلية على مصر حيث أن « كل طلبات مولانا السلطان محابة لدى مولانا الخديوى وأن المصريين لا يريدون مساعدآ لهم ضد سيدنم فليرجع الدخيل ويتخذ عن ذلك بابآ » (١) .

وكتب مصطفى كامل فى اللواء بأنه « لا يسلم بأن لانجلترا الحق فى الدفاع عن بلادنا ضد الدولة العلية إلا كل راغب فى سيادة الإنجليز علينا لأنه ليس لانجلترا صفة شرعية ولا رسمية فى هذا القطر » (٢) .

ونصحت جريدة « الظاهر » انجلترا بعدم التهور فى مسألة العقبة فإن عليها أن « تعلم أنها وإن كانت ذات ممالك واسعة فنصف ممالكها يرى طاعة مولانا الخليفة الأعظم ، فهل إذا استمرت فى عنادها لا ترى خطراً على السلام العام وإن لم يكن فهل لا يوجد خطر على مستعمراتها التى يقطنها المسلمون » (٣) .

وتقدم لنا نفس الجريدة وصفاً لأحوال المصريين فى تلك الأيام فتقول « إن الفتيان استعادوا من آبائهم وأجدادهم قصص الثورة العرابية وتساءلوا عما يصنعون لو اشتعلت نيران القتال على حدود القنال .

« وسرت الأخبار إلى العامة وما أسرع سريان تلك الأنباء فتلقفوها بأسرع ما يخطف الظمآن إناء الماء . فلم يكن أحداً يسير فى طريق أو يمر بجماعة أو يحدث عامياً إلا ويسرى التعمس فى حديثه » (٤) .

وبسبب هذه اللهجة العنيفة وهذا الجو العام كانت احتمالات ردود فعل ضخمة فى مصر نتيجة لاتخاذ الإجراء المتظر كبيرة ، ولهذا فقد رؤى قبل اتخاذ هذا الإجراء أن

(١) جريدة « الأمة » فى ٢٢ أبريل ١٩٠٦ مقال بعنوان « لم يتدخل الانجليز فى مشكلة العقبة » .

(٢) جريدة « اللواء » فى ٢٢ أبريل ١٩٠٦ مقال بعنوان « مشكلة طورسينا » .

(٣) جريدة الظاهر فى ٣٠ أبريل ١٩٠٦ .

(٤) جريدة الظاهر فى ١٣ مايو ١٩٠٦ .

يتم زيادة جيش الاحتلال البريطاني في مصر^(١) .

وطلب زيادة الحامية البريطانية في مصر كان كرومر يلح في تلبيته منذ أوائل أبريل كوسيلة للضغط على السلطان^(٢) ، ولما أخذت الأزمة تطل برأسها زاد إلحاح المعتمد البريطاني لزيادة جيش الاحتلال وكان رأيه أن القوة الموجودة في مصر وقتذاك لا تكفي إلا للسيطرة على القاهرة والإسكندرية فقط .. ولكن ماذا عن الباقي^(٣) . وما لبثت وزارة الخارجية البريطانية أن وافقت على قرار إرسال القوات المطلوبة ورأت إعلان هذا القرار بصورة عامة ليكون له تأثيره المطلوب على الرأي العام في داخل مصر^(٤) .

وفي ٢٦ أبريل صدرت الأوامر بتحريك ثلاثة فيالق من كريت إلى القاهرة تعزيزها قوة أخرى من مالطة إلى جانب إرسال قوة من المدفعية من بريطانيا نفسها على أن يتم تحريك هذه القوات قبل آخر الشهر^(٥) . وبالفعل تم وصول أغلب هذه القوات قبل اتخاذ « الإجراء الحاسم » .

وقد هاجمت الجرائد المصرية هذا الإجراء وتساءلت عمن طلب هؤلاء الجند « هل طلبتهم مصر حتى تسكفل بنفقتهم مع العلم بأنها تنفق في العام على إخوانهم العسكريين في قصر النيل والعباسية والقلمة نحو ٨٠٠ ألف جنيه . أليس من الظلم أن تكلف مصر بمبلغ ١٦٠ ألف جنيه لهؤلاء القادمين مع أننا لم نطلبهم ولسنا في حاجة إليهم ، وليست مصر في حال تدعو إلى الخوف والقلق حتى تحشد لها الجنود وتجنّد الفرق »^(٦) .

كما عملت السلطات البريطانية في القاهرة على تدعيم مركزها الداخلي بإجراء آخر وهو المواجهة السريعة لتحطيم الأتراك لأعمدة الحدود عند رفح ، وعلى هذا

Corres, Part LXV, No. 71, Grey to Cromer, April 24, 1906, Tel. (١)
No. 52.

Ibid., No. 11, Cromer to Grey, April 4, 1906, Tel. No. 84. (٢)

Ibid., No. 47, Cromer to Grey, April 16, 1906, Tel. No. 104. (٣)

Ibid., No. 55, Grey to Cromer, April 19, 1906, Tel. No. 45. (٤)

Ibid., No. 76, War Office to Foreign Office, April 26, 1906. (٥)

(٦) جريدة الظاهر في ٢ مايو ١٩٠٦ .

فقد اقترح كرومر إرسال البارجة « منيرفا » التي كانت راسية آنذاك في بورسعيد إلى العريش أو رفح لتحرى حقيقة الموقف وأن يقدم قائدها الكابتن ويموث Weymouth احتجاجاً شديداً للسلطات التركية إذا وجد أن الأعمدة قد أزيحت فضلاً (١) .

وفعلا صدرت التعليمات لمنيرفا في ٢٧ أبريل لتقوم بالمهمة التي اقترحها المعتمد البريطاني في القاهرة (٢) .

وفي أول مايو قدم الكابتن « ويموث » التقرير المطلوب ، وأبلغ أن الأعمدة قد أزيحها الترك فعلا ، وذكر أنه رغم محاولة الترك لمنع البارجة البريطانية من الاقتراب من البر ، إلا أن القائد الإنجليزي ومعه موظف مصري كبير هو « نعوم بك شقير » قد تمكن من مقابلة قائد القوة العثمانية في رفح وتسليمه الاحتجاج (٣) .

٢ — نوع الاجراء المطلوب :

لما كان قد ثبت عدم جدوى المفاوضات بعد تلك المحاولات الطويلة التي تمت منذ احتلال الأتراك لطابة حتى أوائل مايو ١٩٠٦ ، ولما كان طرفا النزاع قد رفضا الالتجاء إلى الوسائل السلمية الأخرى سواء بالتحكيم الذي رفضته الحكومة البريطانية وراءه السلطان « مدعاة لتقييدات متعددة لا ترغبها الحكومة العثمانية » (٤) أو بالعرض على محكمة لاهاى التي رفضها كرومر « لأنها ستكون فرصته لألمانيا لمعاملتنا بالمثل على موقفنا في مؤتمر الجزيرة ، وذلك بإثارة المسألة المصرية كلها » (٥) ، كما رفضها السلطان في برقية له إلى سفيره في لندن وذكر أنه « قوى بما فيه الكفاية

(١) Corres, Part LXV, No. 79, Cromer to Grey, April 26, 1906, Tel. No. 118.

(٢) Ibid., No. 83, Grey to Cromer, April 27, 1906, Tel. No. 50.

(٣) Ibid., No. 103, Cromer to Grey, May 1, 1906, Tel. No. 129.

(٤) Ibid., No. 59, Inc. No. 6, Yildiz to Musurus Pasha, March 25, 1906.

(٥) Ibid., No. 39, Cromer to Grey, April 11, 1906, Tel. No. 98.

المدافع عن حقوقه»^(١). تقول إنه بعد استنفاد هذه الوسائل كان من المنتظر أن تكون طبيعة الإجراء المطلوب عسكرية بالضرورة .

وقد تقرر منذ البداية ألا يكون هذا الإجراء من ناحية البحر الأحمر حتى لا يتخذ ذريعة بأنه تهديد للأماكن المقدسة الإسلامية مما يثير نائرة الشعور الإسلامي^(٢).

والواقع أن الحكومة البريطانية كانت حريصة للغاية منذ البداية على تجنب إثارة المشاعر الإسلامية سواء داخل مصر أو خارجها لاسيما أن تحذيرات متعددة قد وصلتها في هذا الشأن ، ففي خلال مقابلة بين السير أوكونر والسلطان عبد الحميد في مارس ألح الأخير إلى خطورة الموقف البريطاني « لأن الأراضي موضع النزاع ذات صلة مباشرة بالمرأز الإسلامية المقدمة »^(٣)، كما نبه بـلنت أيضاً في نفس الوقت إلى خطورة مسألة سيناء أصـلتها « بطريق الحج البري بين القاهرة والمدينة »^(٤).

كما تقرر أيضاً استبعاد أى إجراء عسكري محلي ، فعند ما اقترح السفير البريطاني في استنبول أن تقوم قوة إنجليزية بالتقدم إلى المناطق محل النزاع وطرد القوات التركية من طابـة بل ومن العقبة إذا لزم الأمر^(٥) رفض وزير الخارجية هذا الاقتراح لأنه سيستدعى تجمع قوات كبيرة لطرد الأتراك والسيطرة على المنطقة كما أن حرارة الجو في هذا الوقت من العام — مايو — كانت لا تشجع على مثل هذا الإجراء^(٦).

وقد رأى أن أنسب إجراء هو « مظاهرة بحرية في شرق البحر المتوسط » بالقرب من السواحل التركية ، فقد اقترح السير إدوارد جراى أن يتجمع الاسطول

Corres, Part LXV Inc. in No. 37, Cromer to Grey, April 10, 1906, Tel. No. 58. (١)

Ibid., No. 79, Cromer to Grey, April 26, 1906, Tel. No. 118. (٢)

Corres, Part LXIV, No. 129, O'Connor to Grey, March 5, 1906, Desp. No. 150. (٣)

Blunt, W.S., My Diaries, p. 133. (٤)

Corres, Part LXV, No. 109, O'Connor to Grey, May 2, 1906, Tel. No. 75. (٥)

Ibid., No. 114, Grey to O'Connor, May 2, 1906, Tel. No. 62. (٦)

البريطاني أولاً في يريه في اليونان وإن لم يكف هذا لإذعان العثمانيين بتقديم قطع هذا الأسطول إلى جزيرتي لنوس Lemnos وميتلين Mytilene الواقعتين في بحر إيجه والتابعتين للأتراك وأن تظل هناك حتى يمكن الوصول إلى تسوية مرضية^(١).

وكانت موافقة ممثلي الحكومة البريطانية في القاهرة واستنبول تامة على هذا الإجراء فقد ذكر أوكوزر « أن السلطان سيدعن لنطق القوة وذلك بالمظاهرات البحرية في مياه الليفانت »^(٢).

ولم يعد باقياً بعد كل ذلك سوى تقديم الإنذار واتخاذ الإجراءات العسكرية والسياسية اللازمة لوضعه موضع التنفيذ.

القرار :

بعد أن تقرر نوع العمل الذي رأت الحكومة البريطانية اتخاذه بدأت الاتصالات بالدول الصديقة لاطلاعها على هذا القرار ، وكان أكثر هذه الدول حماساً لمعاونة الإنجليز هي فرنسا التي ذكر سفيرها في لندن المسيو بول كامبو أن التعليمات قد أرسلت على الفور للسفير الفرنسي في استنبول لاستعمال نفوذه لإجبار السلطان على الموافقة على المطالب البريطانية^(٣). كما تم الاتصال أيضاً بالسفيرين الروسي والإيطالي في لندن فأبدى الأول استمداً ببلاده للمعاونة^(٤) بينما أبدى الثاني ترحيب ببلاده بهذه الخطوة^(٥).

ولكن يجب أن نسجل هنا أن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن راغبة من هذه الدول سوى في « معاونة دبلوماسية محدودة » أما أى إجراءات عنيفة فينفرد بها الإنجليز وحدهم لأنهم قادرون عليها من ناحية وخوفاً من رد فعل إسلامي عام نتيجة لتجمع الدول الأوروبية ضد دولة الخلافة من ناحية أخرى^(٦).

Corres, Part LXV, No. 93, Grey to Cromer, April 30, 1906, (١)
Tel. No. 55 and to O'Connor, Tel. No. 58.

Ibid., No. 109, O'Connor to Grey, May 2, 1906, Tel. No. 76. (٢)

Ibid., No. 115, Grey to Bertie, May 2, 1906,
Tel. No. 57. (٣)

Ibid., No. 127, Grey to Spring Rice, May 3, 1906, Tel. No. 81. (٤)

Ibid., No. 128, Grey to Sir E. Egerton (Rome), May 3, 1906, Tel. No. 59. (٥)

Ibid., No. 126, Grey to O'Connor, May 3, 1906, Tel. No. 64. (٦)

ثم من الجانب العسكرى تمت دراسة إمكان انضمام بعض قطع الأسطول البريطانى فى مصر إلى بقية الأسطول الذى تقرر استخدامه فى تنفيذ الإجراء العسكرى المطلوب، وقد وافق كرومر على انضمام « منيرفا » إلى هذا الأسطول ولكنه اعترض بشدة على فكرة سحب « ديانا » من العقبة حتى « لا يحتل الأتراك جزيرة فرعون ونخل مما يسبب اضطراباً شديداً فى العالم الإسلامى ويزيد الأمور تعقيداً، كما أن بقاء ديانا يعمل فى الإمكان إذا تقدم الترك إلى نخل أو قناة السويس تدمير العقبة وعدم تمكن الترك من استعمال آبارها مما يجعل هذا التقدم مستحيلاً »^(١) وقد أخذ بوجهة نظر المعتمد البريطانى فى القاهرة فى هذه المسألة تماماً^(٢).

وبعد إتمام كل تلك الترتيبات تقدم السير أوكونر عصر يوم الخميس ٣ مايو عام ١٩٠٦ إلى وزير خارجية الدولة العثمانية بمذكرة طويلة ذكره فى أولها بفرمان تولية الحديوى عباس وبرقية ٨ أبريل ١٨٩٢ بشأن إدارة سيناء ومذكرة المعتمد البريطانى فى القاهرة لوزير الخارجية المصرى فى ١٣ من نفس الشهر بتفسير هذه البرقية . واستطردت المذكرة « وخلافاً لما جاء فى تلك المذكرة فإن الحكومة الامبراطورية قد احتلت طابطة بقوة عسكرية رفضت أن تسحبها رغم تكرار الطلب بذلك ورغم أن طابطة واقعة ضمن الأراضي الخاضعة لإدارة سمو الحديوى بدون شك .

« وإن ما جاء فى مراسلات الصدر الأعظم إلى الحديوى جعل مفاوضات القاهرة مستعجلة بالمرّة كما أن معنى قبول ما جاء فى هذه المراسلات خطورة الموقف على قناة السويس ومصر . وقد استمرت المفاوضات حتى الآن لمدة أسابيع دون تقدم يذكر بل نتج عنها زيادة ادعاءات الباب العالى فيما يخص إدارة مصر .

« وعلى الحكومة العثمانية أن تعلم أن الحكومة البريطانية لن تغل ساكتة على انتهاك حقوق سمو الحديوى والمدوان على أراضيها .

« وعلى ذلك فى الشرف أن أبلغ سموكم أن وزير الخارجية البريطانية قد أصدرلى التعليمات لإبلاغكم أنه على الحكومة العثمانية أن توافق على تعيين خط الحدود بين رفح إلى رأس خليج العقبة على أساس برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ وأن تجلو عن طابطة .

Corres, Part LXV, No. 124, Cromer to Grey, May 3, 1906, (١)
Tel. No. 131.

Ibid., No. 134, Grey to Cromer, May 4, 1906, Tel. No. 62. (٢)

« وأن أى تأخير سوف ينتج عنه زيادة صعوبة الموقف ، وأضيف إلى ذلك أنه إذا لم يتحقق هذا خلال عشرة أيام فستكون النتائج وخيمة للغاية » (١) .

* * *

من الحىوط المتشابهة للمقدمة لقصة الأيام العشرة التالية نستطيع أن نخرج بصورة تبدأ خطوطها بالتحركات العسكرية البريطانية يصحبها مساندة دولية وتأييد من الرأى العام البريطانى مع احتياطات أمن واسعة داخل مصر لحمايتها من أى هجوم تركى محتمل .

والجانب الآخر من الصورة تتضح فيه المحاولات التركية للتملص من خيوط الأخطبوط البريطانى وفشلها جميعاً ، بل يمكن أن نلاحظ أنه كلما زادت هذه المحاولات زاد ضغط أذرع الأخطبوط .

وكان طبعياً أن تكون الخطوط الأخيرة لهذا التسلسل المنطقى استسلام تركى كامل ونهاية للأزمة .

وبناء على رسم هذه الجوانب نستطيع إبراز التفاصيل .

الجانب الأول : التحركات البريطانية والموقف المولى والرافلى :

صدرت الأوامر صباح ٤ مايو للأسطول الإنجليزى فى البحر المتوسط بقيادة الأدميرال لورد تشارلز برزفورد Beresford بالتقدم إلى بيريه وفعلاً بدأت قطع هذا الأسطول فى تنفيذ الأوامر على الفور بعد أن انضمت إلى إليها البارجة « منيرفا » التى كانت قد أنهت مهمتها فى رفح (٢) .

ومع إعلان هذه التحركات البحرية تقدم السفير الفرنسى فى استنبول إلى وزير الخارجية التركية بنصيحة قوية بالاستجابة لمطالب الإنجليز (٣) .

وفى نفس الوقت صدرت التعليمات إلى المسيو « زينويف » السفير الروسى

Corres, Part LXV, No. 286, Cromer to Grey, May 21, 1906, (١)
Desp. No. 77.

Ibid., No. 130. Admiralty to Foreign Office, May 4, 1906. (٢)

Ibid., No. 131, O'Connor to Grey, May 4, 1906, Tel. No. 82. (٣)

في استنبول بتنسيق جهوده مع زميله الفرنسى والبريطانى لزيادة الضغط على الباب العالى (١) .

وقد أبلغ وزير الخارجية الروسى السفير البريطانى فى سان بطرسبرج أنه مما يسمعه جداً عودة التعاون مع الدولتين اللتين تعاونت معهما روسيا فى مؤتمر قريب — يقصد مؤتمر الجزيرة (٢) .

ووصل الأمر بالتعاون البريطانى — الفرنسى — الروسى فى استنبول إن تمكنت السفارة الفرنسية من الحصول — بطريقة ما ! — على خريطة وضعتها قيادة الجيش الخامس التركى للحدود المقترحة التركية — المصرية فسلتها المسيو كونستانس إلى زميله السير أوكونر على الفور (٣) .

ولكن كان موقف « ألمانيا » هو الذى يحيط به عديد من علامات الاستفهام فالصالح الألمانية الكبيرة التى نمت فى الدولة العثمانية فى هذا الوقت يضاف إليها مقالات الصحافة الداعية للجامعة الإسلامية فى القاهرة — على رأسها اللواء — والتى كانت تعبد دائماً الصداقة العثمانية — الألمانية إلى جانب زيارات البارون فون أوبنهايم Oppenheim — السكرتير الشرقى للقنصلية الألمانية — المتكررة لمختار باشا إبان الأزمة . . . كل هذا ألقى الريب والشكوك حول الموقف الألمانى من الصراع البريطانى العثمانى .

وقد دعا هذا السير إدوارد جراى فى مقابلة له مع السفير الألمانى فى لندن أن ينبه هذا السفير لتصرفات البارون أوبنهايم وذكره أن المونة التى قدمها الألمان للسلطان أثناء أزمة مقدونيا قد شجعت أن يذهب بعيداً (٤) .

كما تحدث المسيو كامبو السفير الفرنسى فى لندن مع زميله الألمانى وأبلغه رأى الحكومة الفرنسية من أن البارون أوبنهايم بأعماله فى القاهرة لا يضر حسب

(١) Corres, Part LXV, No. 162, O'Connor to Grey, May 3, 1906, Desp. No. 805.

(٢) Ibid., No. 154, Spring Rice to Grey, May 3, 1906, Desp. No. 293.

(٣) Ibid., No. 148, Spring Rice to Grey, May 6, 1906, Tel. No. 86.

(٤) Grey of Fallidin, Op. cit., p. 130.

بالمصالح البريطانية في مصر بل يضر بمصالح كافة الدول التي لها مستعمرات في العالم الإسلامي بتشجيعه روح الجامعة الإسلامية^(١).

ومع حرص بريطانيا وفرنسا على إبقاء ألمانيا بعيدة عن حلبة الصراع إلا أنها منذ البداية كانت بعيدة فعلاً، ففي ٢٩ إبريل نشرت مجلة North German Gazette شبه الرسمية مقالاً تنفي أن ألمانيا لها أي يد في تشجيع تركيا في موضوع العقبة، كما أن مجلة فرانكفورت زيتونج Frankfortur Zeitung التي صدرت قبل ذلك بيوم واحد كتبت مقالاً آخر طويل عن الموضوع وقدمت نفس النفي^(٢).

وفي ٢ مايو قابل وزير الخارجية الألمانية السفير التركي في برلين وسأله عن السبب الذي يدفع السلطان لنشر الشائعات بأن ألمانيا معه في صراعه مع إنجلترا^(٣). وفي اليوم التالي قابل السفير البريطاني مستولاً كبيراً في وزارة الخارجية الألمانية صرح له أنه « قد تم أفهام السفير التركي أن حكومته لا يمكن أن تساعد السلطان في هذا الموضوع وأن النصيحة التي قدمت له في هذا الشأن لا تتمدى حث حكومته على التقاطم مع الحكومة البريطانية »^(٤).

وقبل نهاية الأزمة نشرت مجلة دوتش كولونيال زيتونج Kolonial Zeitung Deutsche المعبرة عن آراء وزارة الخارجية الألمانية تشير إلى عقم الرأي القائل بأن ألمانيا قد شجعت السلطان في مسألة الحدود المصرية — التركية وذلك لتعارض هذا الرأي مع المصالح الألمانية الناتجة عن تزايد مصالحها التجارية في مصر^(٥).

ومعنى ذلك أن العمل العسكري البريطاني من الوجهة الدولية — كانت له حرية الحركة تماماً.

(١) Documents Diplomatiques Français, 1871-1914, 2me Serie (1901-1911) Tome X, No. 51 Cambon à Bourgois 11 Mai, 1906.

(٢) Cores, Part LXV, No. 152, Lascelles to Grey, April 30, 1906, Desp. No. 72.

(٣) Ibid., No. 277 Cromer th Grey May 26, 1906 Desp. No. 72.

(٤) Ibid., No. 153, Lascelles to Grey, May 3, 1906, Tel. No. 127.

(٥) Ibid., No. 267, Lascelles to Grey, May 15, 1906, Tel. No. 140.

يضاف إلى ذلك أن التأييد الداخلى للسياسة البريطانية في هذه المسألة كان تاماً . وإذا استعرضنا بعض جلسات مجلس العموم إبان الأزمة لوجدنا أن كل ما دار حولها من مناقشات ينبض بالرضاء عن خطوات الحكومة وحضها على المحافظة على الحقوق المصرية^(١) وعلى حماية قناة السويس^(٢) .

والمحاولة الوحيدة التى بذلها بلنت Blunt لجميع الأعضاء الراديكاليين فى المجلس للاشتراك فى احتجاج ضد الإنذار على اعتبار أنه انتهاك لحقوق السلطان قد شيرتائرة العالم الإسلامى .. هذه المحاولة قد لاقى إخفاقاً تاماً لأن هؤلاء الأعضاء كانوا غاضبين على السلطان إلى درجة أن أحداً منهم لم يقبل الاشتراك فى هذا الاحتجاج^(٣) .

كما أبدت الصحافة البريطانية خطة الحكومة ولم نثر فيها سوى على ذلك الصوت الخافت لمستر بلنت عندما نشرت « المانشستر جارديان » يوم ١٢ مايو خطابه الذى أرسله إلى السير إدوارد جراى محتجاً على الإنذار الذى تم توجيهه للسلطان^(٤) .

الجانب الثانى : الموقف المحلى :

أخذت الأخبار المتناثرة قبيل الإنذار وبعده تصل إلى لندن عن بعض التحركات العسكرية التركية ، فقد أبلغ المستر جون ديكسون Dickson القنصل البريطانى فى القدس فى أواخر أبريل بأن ٤٠٠ جندى تركى نزّلوا فى يافا ، كما قدر عدد الأتراك الموجودين فى العقبة بـ ٢٤٥٠ رجلاً^(٥) .

وأرسل نفس القنصل فى ٧ مايو بأن الأوامر قد صدرت لتقوية يافا كما وصلت قوات من يافا إلى الحدود عند رفح^(٦) ، وعلم فى اليوم التالى أن الأتراك يستطيعون

(١) أنظر سؤال Ashley المسترأشلى فى جلسة أول مايو .

Parliamentary Debates, House of Commons, — Fourth Series, Vol. 156, pp. 403-404.

(٢) أنظر سؤال المستر لبتون Lupton فى جلسة ١٠ مايو .

Ibid., Vol. 157, p. 178.

Blunt W.S. op. cit., p. 143.

(٣)

Ibid., p. 144.

(٤)

Corres. Part LXV No. 149, O'Connor to Grey, April 28, 1906
Desp. No. 282.

(٥)

Ibid., No. 158, O'Connor to Grey, May 7, 1906, No. 89.

(٦)

حشد ٢٠ ألف رجل في عمان خلال أسبوعين^(١) .

وقد أزعجت هذه الأخبار كرومر الذى رأى الاستعداد لمواجهة احتمال تحرك الأتراك نحو قناة السويس .

وكانت أول خطوة تتخذ في هذا السبيل إرسال قوة عسكرية تتكون من مائة رجل من خفر السواحل مع مدفعين ومدفع جيلى إلى « نخل » لما هو معلوم من أن سيطرة أى قوة أجنبية على ذلك المركز الاستراتيجى الهام يمكنها من أن تهدد قناة السويس^(٢)

وقد أدى قلق كرومر المتزايد على سلامة القناة إلى أن يطالب بتقديم الأسطول والقوات البريطانية إليها ، ولكن قبل أن يتم هذا التقدم كان هناك ثلاثة أمور يجب أقرارها :

١ — مدى اتفاق وجود السفن الحربية في قناة السويس أو بناء القواعد العسكرية على شاطئها مع المادة الثامنة من معاهدة القسطنطينية ١٨٨٨ .

٢ — مدى فاعلية قوات الأسطول البريطانى في منع الأتراك عن عبور القناة إذا بقيت في بحيرة التمساح .

٣ — مدى ما يمكن أن تقدمه وزارة الحربية من قوات من الهند أو من بريطانيا في مثل هذه الحالة^(٣) .

وقد أجاب السير ملكولم مكرويث المستشار القضائى للحكومة المصرية على التساؤل الأول من تساؤلات كرومر بأنه ليس ثمة تعارض بين اتخاذ أى خطوات للدفاع عن قناة السويس وبين معاهدة ١٨٨٨^(٤) .

وقد اهتمت وزارة الخارجية ووزارة الحربية البريطانيتان بالجوانب الأخرى التى

Corres, Part LXV, No. 168, O'Connor to Grey, May 7, 1906, (١)
Tel. No. 91.

Ibid., No. 143, Cromer to Grey, May 5, 1906, Tel. No. 136. (٢)

Ibid., No. 142, Cromer to Grey, May 5, 1906. (٣)

Ibid., No. 144, Cromer to Grey, May 5, 1906, Tel. No. 137 (٤)

أثارها للمعتمد البريطانى بل أن وزارة الهند أيضاً تم استشارتها في الموضوع حيث تقرر الاستعانة بقوات هندية للدفاع عن قناة السويس ومصر في حالة الهجوم عليها وذلك لأنه كان يهم الإنجليز أن يكون جنود هذه القوات من غير المسلمين (١) .

ولما كان تطبيق المادة الثامنة من معاهدة القناة بشأن وجود قوة فيها للدفاع عنها في حالة الضرورة القصوى يستدعى تضامن إثنين من ممثلي الدول الموقعة على هذه المعاهدة مع ممثلي بريطانيا في القاهرة فقد تقرر إجراء مشاورات عاجلة في هذا الشأن مع الحكومتين الفرنسية والروسية (٢) .

وتمت الاتصالات اللازمة مع السفير الفرنسى في لندن الذى أبلغ الحكومة البريطانية استعداد حكومته التام للتعاون في هذا الموضوع كما نجحت اتصالات مشابهة مع الحكومة الروسية في بلوغ نفس الأهداف (٣) .

وبناء على هذه الاتصالات فقد أرسلت حملة قوية من الفرقاطات وقوارب الطوربيد إلى المياه المصرية يقودها الزير أدميرال سيرهدورث لمبتون H. Lempton وبقيت في حالة استعداد لصد أى هجوم تركى محتمل على القناة (٤) . كذا وفقت وزارة الحربية على بقاء القوات الهندية المطلوبة رهن الاستعداد تحت طلب المعتمد البريطانى في القاهرة (٥) .

وفي نفس الوقت تمت اتصالات سرية بين وكيل القنصل البريطانى في غزة المستر كنز فيش Knesevish في ١٢ مايو وبين عدد كبير من أبناء المدينة الذين ذكروا « أنهم غير راضين عن الأتراك ، وأن الإناء قد فاض بما فيه ، وأنهم على استعداد لكتابة التماس يوقع عليه كبار رجال غزة لتسليمه إلى القنصلية طالبيين الحماية » .

(١) Corres, Part LXV, No. 161, Grey to Cromer, May 7, 1906, Tel. No. 67.

(٢) Ibid., No. 173, Cromer to Grey, May 8, 1906, Tel. No. 144.

(٣) Ibid., No. 208, Grey to Cromer, May 11, 1906, Tel. No. 80.

(٤) Ibid., No. 286, Cromer to Grey, May 21, 1906, Desp. No. 77.

(٥) Ibid., No. 183, Grey to Cromer, May 9, 1906, Tel. No. 70.

كما طالب « أفندية المدينة » وكيل القنصل أن تمتد الحدود المصرية إلى أسدود لتشملهم كما كان الوضع دائماً^(١) .

وبالطبع كان لهذه الاتصالات قيمتها الكبيرة كإجراء دفاعي يمكن استعماله في حالة الهجوم التركي المحتمل إذ يمكن معه إثارة أهالي تلك البلاد ضد الحكم العثماني في مثل هذه الحالة .

الجانب الثالث : المعركة السياسية

كانت أول ردود الفعل التركية للأنذار البريطاني أن أرسل السلطان « نجيب باشا » كمبروث خاص له صباح يوم ٥ مايو إلى السفير البريطاني في استنبول برسالة يجدد فيها تأكيدات باحترام برقية ٨ أبريل وبأنه لا يدعى أى شيء غرب خليج العقبة .

وقد رد السير أوكور على ذلك بأنه على السلطان أولاً وضع هذه التأكيدات موضع التنفيذ بالجلاء عن طابة وتعيين الحدود بين سيناء وولاية الحجاز ، كما حذر مبعوث السلطان من استمرار هذا الأسلوب غير الرسمي لأن حكومته مصممة على أن تسير الأمور في أقصى حدود الرسميات^(٢) .

وفي مساء نفس اليوم عاد نجيب باشا يحمل معه من السلطان مشروع اتفاق لحل الأزمة ، أما أهم نقاط المعاهدة المقترحة فقد كانت :

- ١ — أن تعترف بريطانيا بسيادة السلطان على مصر .
 - ٢ — أن يعترف السلطان بكل المعاهدات والفرمانات الخاصة بمصر .
 - ٣ — في حالة الضرورة يشارك بقواته في الدفاع عن مصر وقناة السويس جنباً إلى جنب مع بريطانيا العظمى .
- وذكر رسول السلطان أنه في حالة موافقة الحكومة البريطانية على هذه المعاهدة

(١) Corres, Part LXV, No. 298, O'Connor to Grey, May 29, 1906.

(٢) Ibid., No. 138, O'Connor to Grey, May 5, 1906, Tel. No. 83.

فسوف يتم الجلاء عن طابطة وتتكون لجنة تركية — إنجليزية مشتركة لتعيين الحدود .
وكان رد أوكوز على هذا الاقتراح لا يقل عنفاً عن رده على الاقتراح الأول
فقد أبلغ نجيب باشا بأنه لا يرى ضرورة لمثل هذه المعاهدة حيث أنه لا داعى لبحث
مسألة اعتراف السلطان بالفرمانات التي أصدرها (١) .

كما رفض كرومر فكرة إصدار أى تصريح بسيادة السلطان على مصر « فمثل
هذا الأمر لم يكن موضع تساؤل أبداً ولكن يبدو أن الهدف هو إحراز نصر
ديبلوماسى سيكون له أثر كبير هنا — أى فى القاهرة » (٢) .

وقد رأت استنبول بعد ذلك أن تغير من أسلوبها السياسى فقامت بمحاولة يائسة
لإبعاد البريطانيين تماماً عن ميدان الصراع على اعتبار أن المسألة تخص مصر والدولة
العثمانية وحدهما ، وعلى هذا الأساس فقد أرسل الصدر الأعظم برقية إلى الخديوى
فى ٧ مايو يطلب منه التفاهم مع مختار باشا بصورة مباشرة بشأن مسألة الحدود (٣) .

وكان مما جاء فى هذه البرقية « أن وضع إنجلترا فى مصر يعتمد كما هو معروف
على الاحتلال العسكرى للبلاد وأن تدخلها فى تلك المسألة لا يصح فهى من اختصاصك
وحدك . وحيث أن السلطان قد أسند إدارة الأراضى المصرية إليكم فهو يرجوكم
ألا تمكنوا أى قوة أجنبية من التدخل وفى انتظار ردكم » .

وقد بعث الخديوى — بناء على نصيحة كرومر — بالرد على برقية الصدر الأعظم
بأنه ليس لديه ما يضيفه إلى آرائه السابقة فى الرد على هذا الموضوع (٤) .

وبعد فشل تلك المحاولة التركية أخذت السلطات العثمانية تتنازل شيئاً فشيئاً عن
موقفها فى الوقت الذى ظل فيه المسئولون البريطانيون يتشددون ويضغطون حتى
انتهت الأزمة باستسلام تركى كامل .

Corres, Part LXV, No. 140, O'Connor to Grey, May 5, 1906, (١)
Tel. No. 85.

Ibid., No. 199, Cromer to Grey, May 10, 1906, Tel. No. 104. (٢)

Ibid., No. 179, O'Connor to Grey, May 9, 1906, Tel. No. 96. (٣)

Ibid., No. 181, Cromer to Grey, May 9, 1906, Tel. No. 147. (٤)

ففي اليوم التالي لرد الحديوى استقبل وزير الخارجية التركي السير أوكوز وأبلغه أن السلطان قد أمر بانسحاب القوات العثمانية من طابة والإبقاء على الوضع الراهن في سيناء .

ولما لم يقدم الوزير التركي تأكيدات بانسحاب القوات التركية من الأماكن الأخرى التي احتلتها رد السفير البريطانى بأن هذه المحاولة الجديدة ليست إلا إضاعة للوقت وأن الأمر قد أصبح خطيراً للغاية^(١) .

وكنتيجة لمحاولة الأتراك تجميع الموقف دون إجابة محددة على الإنذار تقرر أن تحتل قوات الأسطول البريطانى جزيرتى متيلين ولينوس يوم الأحد — يوم نهاية مهلة الإنذار — وذلك بهدف منع حركة النقل التركى فى البحر المتوسط^(٢) .

كما تقرر فرض الرقابة على خط البرق التركى المار بالعربش وخط البريد الشرقى الذى يهيمن عليه شركة التلغراف الشرقية Eastern Telegraphy Company كوسيلة من وسائل الضغط على السلطان خاصة أن البرقيات التى كانت تصل من اليمن كانت تمر عن هذا الطريق^(٣) وكان التحفظ لوحيد لوزارة البريد البريطانية على هذا العمل هو إبلاغ مكتب البرق الدولى فى برن به حتى لا يكون مخالفاً للمعاهدات الدولية^(٤) .

وخلال الوقت الذى كانت تقوم فيه السلطات البريطانية « بلوى ذراع » الدولة العثمانية تقدم السير ادوارد جراى بمقترحات أخرى كمزيد من إجراءات القهر إذا رفض الباب العالى الموافقة على الإنذار .

١ — استدعاء مختار باشا من مصر .

٢ — طرد الأتراك من خليج السلوم .

٣ — حرمان السلطان من حق الفيتو على حق مصر فى الاستدانة .

Corres, Part LXV, No. 191, O'Connor to Grey, May 10, 1906. (١)
Tel. No. 101.

Ibid., No. 194, Grey to Cromer, May 10, 1906/Tel. No. 74. (٢)

Ibid., No. 174, Cromer to Grey, May 8, 1906, Tel. No. 96. (٣)

Ibid., No. 196, General Post Office to War Office, May 11, 1906. (٤)

٤ — طلب التعويض المناسب عن كافة المصروفات التي أنفقتها الحكومة البريطانية على المظاهرة البحرية أو أية إجراءات أخرى يمكن أن تكون ضرورية .

٥ — إقرار كافة المسائل المتعلقة بين الحكومة البريطانية والباب العالي^(١) .

وكانت هذه المقترحات تتفق مع رأى كرومر تماماً الذى كان يرغب فى إخراج مختار باشا من القاهرة بأى ثمن^(٢) .

وفعلا صدرت التعليمات للسير أوكونر بإبلاغ العثمانيين بأن عدم استجابتهم للمطالب البريطانية سيؤدى إلى تقديم مطالب جديدة لهم^(٣) . ولكن مع ذلك كانت الرغبة واضحة فى منح الباب العالي منفذاً بسيطاً يمكن أن ينسحب منه دون إراقة كل ماء وجهه ، وعلى هذا فقد تقرر الموافقة على طلب السلطان بتأكيد حقوقه على مصرفى أحد خطابات السفير البريطانى إليه^(٤) .

وعندما قابل أوكونر الصدر الأعظم ليقدم له التحذير الجديد أبانغه الأخير أنه قد طلب من الحديوى تعيين المبعوثين الذين سيعملون مع المبعوثين الترك لتعيين الحدود الإدارية المصرية لشبه الجزيرة ، وأن الانسحاب من طابة والأماكن الأخرى سوف يبدأ تلك الليلة .

ورغم ما فى هذا الرد من الاستجابة التامة للمطالب البريطانية إلا أنه لم يرض السفير البريطانى حيث أن حل المسألة بهذه الصورة سوف يمنح الحكومة التركية الفرصة لإحياء كل ادعاءاتها فى أى وقت آخر^(٥) .

كما رفض المعتمد البريطانى فى القاهرة إقرار المشكاة بهذه الطريقة حيث أن السلطان سيعتبر أن التسوية قد تمت بالاتفاق المباشر بينه وبين الحديوى ومن ثم فلن يكون فى حاجة إلى إعادة تأكيد برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ والتي تكون قسماً من القرارات

Corres, Part LXV, No. 187, Grey to O'Connor, May 9, 1906, Desp. (١)
No. 181.

Ibid., No. 206, Grey to O'Connor, May 11, 1906, Tel. No. 81. (٢)

Ibid., No. 204, Grey to O'Connor, May 11, 1906, Tel. No. 78. (٣)

Ibid., No. 202, Cromer to Grey, May 11, 1906, (٤)

Ibid., No. 211, O'Connor to Grey, May 11, 1906, Tel. No. 111. (٥)

ولا يمكن تغييرها دون موافقة الحكومة البريطانية « ومن هنا فمن المحتمل جداً مواجهة هذه المسألة مرة أخرى بعد فترة قصيرة إن لم يتخذ الاحتياط الكافي »^(١) .

ورغم أن الحديوي عباس الثاني قد رد على الصدر الأعظم برضائه على مقترحاته وبأنه سوف يرسل مبعوثيه لتعيين الحدود مما اعتبره البريطانيون تعويقاً لعملهم^(٢) ، إلا أن السير أوكونر صمم على الحصول على رد الإنذار مما دعا وزير الخارجية التركي إلى أن يعده بإبلاغه بقرار السلطان قبل مساء ١٤ مايو^(٣) . كما ضغط السير جراي أيضاً على موزورس باشا في لندن وطلب منه ضرورة وصول السلطان قبل اجتماع مجلس الوزراء البريطاني في اليوم التالي وأن الموقف سيصبح خطيراً للغاية إذا استمرت الحكومة التركية في تجاهلها لوضع بريطانيا في مصر^(٤) .

وأمام كل هذه الضغوط لم يكن أمام استنبول إلا الاستسلام وينقلنا هذا إلى الجانب الأخير من الصورة . . .

الاستسلام التركي :

خلال الساعات القليلة ما بين تحذيرات السير أوكونر والسير ادوارد جراي لوزير الخارجية التركية والسفير العثماني في لندن مساء يوم ١٣ مايو والموافقة التركية الكاملة على المطالب البريطانية عصر اليوم التالي كانت الأعصاب مشدودة تماماً والاستعدادات قائمة على قدم وساق وقد وضع احتمال الصدام قبل أي احتمال آخر .

فعندما أبلغ قائد عام أسطول البحر المتوسط كرومر بأن برقية قد وصلته من البحرية البريطانية بأن السلطان سيقبل الطلبات البريطانية على وجه التأكيد وأنه يستعد لإعادة سفن الأسطول إلى مراكزها الأصلية رفض المعتمد البريطاني بشدة هذا التفكير وأعلن أنه حتى إذا تم الوصول إلى إتفاق فلا يجب إعادة الأسطول قبل جلاء القوات التركية

Corres, Part LXV. No. 217, Cromer to Grey, May 12, 1906, Tel. No. 153. (١)

Ibid., No. 222, O'Connor to Grey, May 13, 1906, Tel. No. 117. (٢)

Ibid., No. 220, O'Connor to Grey, May 13, 1906, Tel. No. 115. (٣)

Ibid., No. 229, Grey to O'Connor, May 13, 1906, Tel. No. 87. (٤)

عن طابة ورفع^(١).

وقد استجاب الأدميرال تشارلز برزفورد لمطالب الساسة البريطانيين بل إنه ذكر أن في إمكانه بالإضافة إلى احتلال متيلين وليموس أن يحتل جزر الأرخبيل الخمس الأخرى وكان رأيه أن احتلال رودس — مركز الوالى — سوف يؤدي إلى قيام حركة وطنية يونانية ضد العثمانيين لن يمكن القضاء عليها بسهولة^(٢).

في نفس الوقت ظلت القبضة البريطانية في تشدها في الأخذ بخناق العثمانيين ، فقد أمر كرومر الحديوى بإرسال برقية إلى الصدر الأعظم مؤداها أن لا حل يرضيه سوى أن يمتد خط الحدود من رفح إلى العقبة^(٣).

ولما كان رأى العام في مصر يغلى وكتبت الجرائد تهاجم البريطانيين هجوماً عنيفاً فصدر اللواء يوم ١٣ مايو وقد زين صدره بمقالة بعنوان « أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً »^(٤) كما كتب المؤيد قبل ذلك بيوم واحد مقالة بعنوان « كيف يزداد حب الدولة العلية في مصر وكيف ينمو بغض الإنكليز » نقل بعضها عن مقالة للاهرام بنفس المعنى^(٥) .. نقول إنه نتيجة لهيجان رأى العام المصرى قرر كرومر أن ينشر الخبر بأن الباب العالى قد استجاب لكافة مطالب الحكومة البريطانية بهدف تهدئة المصريين^(٦).

والواقع أن توقعات المعتمد البريطانى في هذا الشأن قد تحققت تماماً في نفس يوم نشر الخبر ، ففي عصر ١٤ مايو وصلت مذكرة تركية من الباب العالى ردّاً على الإنذار البريطانى المؤرخ في ٣ من نفس الشهر بها إجابة لكل المطالب التى قدمت في هذا الشأن^(٧).

Corres, Part LXV, No. 234, Cromer to Grey, May 13, 1906, Tel. No. 159. (١)

Ibid., No. 237, O'Connor to Grey, May 14, 1906, Tel. No. 121. (٢)

Ibid., No. 235, Cromer to Grey, May 13, 1906, Tel. No. 160. (٣)

(٤) اللواء العدد ٢٠٢٦ في ١٣ مايو ١٩٠٦ .

(٥) المؤيد العدد ٤٨٦٠ في ١٢ مايو ١٩٠٦ .

Corres, Part LXV, No. 236, Cromer to Grey, May 14, 1906, Tel. No. 161. (٦)

Ibid., No. 239, O'Connor to Grey, May 14, 1906, Tel. No. 124. (٧)

وقد وافق الباب العالي في مذكرته على ما جاء في برقية جواد باشا في ٨ أبريل ١٨٩٢ للخبديوى وأنه قد تقرر الجلاء عن طابة وصدرت الأوامر لتنفيذ هذا القرار كما وافق على أن خط الحدود سيحدد من رفح في خط مستقيم الى رأس خليج العقبة على بعد ٣ أميال غرب قلعة العقبة ، وختم السلطان مذكرته معرباً عن أمله أن تستمر العلاقات الطيبة مع الحكومة البريطانية .

وأمام هذا الاستسلام التركي لم يكن أمام السير أوكونز سوى التعبير عن رضا حكومته الكامل في مذكرة للحكومة العثمانية في نفس اليوم (١) .

وقد أبلغت الحكومة البريطانية الدول الصديقة التي ساندتها خلال الأزمة — فرنسا وروسيا — برضوخ تركيا وقدمت لها شكرها على المعونة التي أسديتها لها (٢) .

أما في مصر فقد هللت صحيفة المقطم بالنصر البريطاني وإن حاولت جريدة اللواء أن تقلل من قيمة هذا النصر على اعتبار أن « جلالة السلطان قد تحقق أن الأمة المصرية عن بكرة أبيها ملتفة حول عرشه التفاف العروق بالقلب وأن الإنكليز مهما تبوا وأجهدوا لم يستطيعوا ولن يستطيعوا أن يبعدوا المصريين عنه شبراً واحداً وأن مصر والمصريين باقون على ولائه مهما طال عهد الاحتلال وقوى مركزه في البلاد » (٣) .

على أى حال فقد رفض كرومر — رغم التسوية — الموافقة على تقليل قوة الاحتلال التي تم زيادتها في البلاد وكان رأيه « أن الطبقات الدنيا من المسلمين خاصة في المدن الكبيرة لا زالت روحها خطرة للغاية وأن الأيام وحدها هي الكفيلة بهتدة هذه الروح وحتى يتم هذا فقد تقرر أن تبقى الحماية البريطانية على قوتها » (٤) .

وما لبثت القوات التركية أن جلت عن كل المراكز التي ظلت تحتلها منذ بداية الأزمة وهي طابة ونقب العقبة والقطار كما أعيدت أعمدة الحدود التي كان قد تم

(١) Corres, Part LXV, No. 286, Cromer to Grey, May 21, 1906, Desp. No. 77.

(٢) Ibid., No. 241, Grey to Spring Rice and Sir E. Bertie, May 14, 1906.

(٣) اللواء - العدد ٢٠٢٧ في ١٤ مايو ١٩٠٦

(٤) Corres, Part LXV, No. 250, Cromer to Grey, May 17, 1906. Tel. No. 165.

إزالتها من رفح وانسحب العثمانيون شرق الحدود^(١) .

وفي استنبول قرر السلطان إقصاء « عزت باشا » أحد مستشاريه الرئيسيين بعد الفشل الذى أصابه خلال الأزمة وخلفه « أمين بك » كواسطة بين السلطان والصدر الأعظم^(٢) ، كما تشكلت اللجنة التى تقرر أن تساهم مع اللجنة المصرية برئاسة المكاتبين أوين فى تخطيط الحدود بين البلدين ، وقد أتمت اللجنتان عملهما فى أول أكتوبر من نفس العام حين وقعت اتفاقية الحدود فى رفح^(٣) ، وبنهاية عملية التخطيط انتهت عملياً تماماً أزمة العقبة التى كادت أن تؤدى إلى صدام عسكرى بريطانى عثمانى .

مصادر الأزمة :

لقد أثرت أزمة العقبة فى مستقبل مصر إلى حد بعيد المدى فهى لم تنته بالاستسلام التركى أو بتعيين حدود مصر الشرقية .

ويمكن أن نعتبر أن آثار هذه الأزمة هى التى مكنت سلطات الاحتلال البريطانى عندما أعلنت الحماية على مصر أثر دخول تركيا الحرب فى صفوف دول الوسط ١٩١٤ أن يكون هذا الإعلان « مستريحاً » تماماً بعد أن مكنتها هذه الأزمة من :

١ — العمل على القضاء على المظهر المادى من استمرار تبعية مصر للدولة العثمانية بمحاولة إنهاء منصب المندوب السامى التركى فى القاهرة نتيجة لموقف الرجل الذى كان يشغله إبان الأزمة وهو الغازى مختار باشا .

٢ — ضرب الحركة الوطنية فى مصر بضرب الصحافة الوطنية على رأسها جريدة اللواء بإعادة إحياء قانون المطبوعات الصادر فى نوفمبر ١٨٨١ مرة أخرى فى أوائل ١٩٠٩ .

وكانت حجة البريطانيين فى صدور هذا القانون الموقف الذى اتخذته هذه الصحافة من الأزمة .

(١) Corres, Part LXV, No. 255, Cromer to Grey, May 19, 1906, Tel. No. 168.

(٢) Ibid., No. 259, O'Connor to Grey, May 15, 1906, Desp. No. 332.

(٣) نص الاتفاقية فى الوقائع المصرية العدد ١٢٧ السنة ٧٦ فى ١٠ نوفمبر ١٩٠٩ .

٣ — بالطبع تبع إضعاف التبعية المصرية للدولة العثمانية قوة الاحتلال البريطانى في البلاد مكنته من فرض الحماية عليها في أوائل الحرب العالمية الأولى .
وتفصل الآن الحديث عن كل هذه الآمار :

محاولة إلغاء منصب المندوب السامى التركى :

في عام ١٨٨٦ عينت الحكومتان البريطانية والتركية مبعوثين لبحث الأمور المتعلقة بالموقف في مصر هما الغازى مختار والسير هنرى درمندوواف .

وقد نتج عن المفاوضات بينهما تلك المعاهدة التى سميت « بمعاهدة وولف » والتى لم يعتمدوها السلطان مما أدى إلى عدم تنفيذها . ورغم فشل المهمة التى جاء من أجلها مختار باشا إلى القاهرة إلا أنه بقي فيها مندوباً سامياً تركياً .

وكان من المفهوم تماماً أن علاقة مختار باشا ببعض الصحف في القاهرة هى التى دفعها إلى شن حملة شعواء على الاحتلال أثناء الأزمة إلى حد هدّد بقيام ثورة دينية في البلاد مما أدى إلى استدعاء مزيد من قوات الاحتلال لمواجهة هذه الثورة المحتملة .

كما كان من المفهوم أيضاً أن من أسباب التعقيدات الكثيرة التى دخلت على المفاوضات والتى انتهت إلى الأزمة كان موقف مختار باشا نفسه .. فمثلاً عندما تقرر عقد مجلس عسكري لبحث المسألة في ١٤ فبراير كان موقف السلطان ودياً للغاية ، وقد خرج أوكونر من هذا بأن المسألة على وشك الحل ، ولكن لجأة يتغير موقف الباب العالي ويعلن في اليوم التالى أن طابطة قسم من الأراضى التركية ، وقد علم أن التغيير الذى طرأ على الموقف كان نتيجة لبرقية وصلته من مختار باشا^(١) .

ولهذا نظر كل من كرومر وأوكونر إلى مختار باشا بعين العداء ، وعندما قررت الحكومة التركية اختياره مندوباً لها ليتقدم إلى العقبة ويتحرى عن حقيقة موقع الأراضى المتنازع عليها أبلغ السفير البريطانى في استنبول وزير الخارجية التركية أن « حكومته لا تنظر لهذا الاختيار بعين الرضاء »^(٢) .

Corres, Part LXIV, No. 21, O'Connor to Grey, Feb. 16, 1906, (١)
Tel. No. 21.

Ibid., No. 86, O'Connor to Grey, Feb. 19, 1906, (Tel. No. 25. (٢)

كما لم يتردد كرومر في إبداء غضبه وتشاؤمه من نزول البعثين التركيين مظفر بك وفهيمى أفندى في قصر مختار باشا ، واعتبر أن هذا النزول مقدمة لفشل مهمة البعثين^(١) .

وأثناء المفاوضات كان مختار باشا دائماً في الصورة وكان يحرض السلطان على الاحتفاظ بالمراكز المحتلة وتأمين غيرها ، بل إنه دفع القائد المسكرى في العقبة إلى تقديم تقارير بنفس المعنى^(٢) .

لسل هذه الأسباب بدأت السلطات البريطانية في القاهرة لانتعرف بمركز مختار باشا كمنسوب سام تركى في البلاد . ويكتب كرومر في هذا المعنى في ٢١ مايو بأنه يعتبر « أن الخديوى هو الممثل الوحيد الشرعى للسلطان في مصر »^(٣) .

وعند ما تقدم مختار باشا لمفاوضة الخديوى باسم الدولة العثمانية في أوائل أبريل رفض عباس بتعريض من البريطانيين بدء التفاوض قبل أن يصل إليه من استنبول تخويل لمختار باشا بمثل هذا العمل^(٤) ومن الواضح أن هذا الرفض قد تضمن عدم اعتراف الحكومة المصرية بالرجل كمنسوب سام تركى في البلاد . يمكن أن يمثل حكومته دون تخويل منها .

وبالفعل لم تبدأ المفاوضات إلا بعد أن وصل التحويل المطلوب بعد حوالى أربعة أيام^(٥) .

وبعد انتهاء الأمانة ظلت الحكومة البريطانية تترصد لانهب المندوب السامى التركى في مصر حتى وصلتها الأنباء باستقالة مختار باشا خلال النصف الأول من أغسطس عام ١٩٠٨ .

وقد دعا هذا وزير الخارجية البريطانية أن يؤكد عدم سماح حكومته بتعيين خلف جديد لمختار باشا . وكتب سيراودارد جراى لاسيرلوثر G. Lowther السفير البريطانى

Corres, Part LXIV, No. 104, Cromer to Grey, Feb. 28, 1906, (١)
Tel. N. 51.

Ibid., No. 147, O'Connor to Grey, March 19, 1906, Tel. No. 39. (٢)

Corres, Part LXV, No. 286, Cromer to Grey, May 21, 1906, (٣)
Desp. No. 77.

Ibid., No. 15, Cromer to Grey, April 5, 1906, Tel. No. 87. (٤)

Ibid., No. 32, Cromer to Grey, April 9, 1906, Tel. No. 95. (٥)

الجديد في استنبول أنه « من المرغوب فيه تماماً منع تعيين خلف في مركز الندوب السامى التركى في مصر ما دام قد تخلى عنه الغازى مختار باشا ، وليسكن معلوماً أن الموظف الوحيد الممثل للسلطان في مصر هو الحديوى » (١) .

وعندما عين رضا باشا في فبراير من العام التالى رفضت الحكومة البريطانية الاعتراف بهذا التعيين (٢) .

ولما احتجت الدولة العثمانية على موقف البريطانيين من هذه المسألة رفض هذا الاحتجاج ولم تتمكن تركيا من تنفيذ رغبتها بتعيين آخر مكان مختار باشا (٣) .

ولكن بعد خلع السلطان عبد الحميد في نفس العام — ١٩٠٩ — وكانت العلاقات قد تحسنت إلى حد كبير بين بريطانيا وبين رجال الاتحاد والترقى وافقت وزارة الخارجية البريطانية على تعيين « رؤوف باشا » مندوباً سامياً تركياً في مصر ولكن بعد أن وافق الصدر الأعظم « على ألا تقوم أى علاقات بين هذا الندوب وبين رجال الحزب الوطنى في مصر وأن يتم كل تعاون بينه وبين المعتمد البريطانى في القاهرة » (٤) .

هكذا — وبعد تمنع — عاد هذا المنصب ولكن دون فاعلية حقيقية للدولة العثمانية أو للوطنيين في مصر ، وليس أدل على فقدان هذا المنصب لأهميته من أنه عندما تواترت الإشاعات في أواخر عام ١٩١١ عن استقالة رؤوف باشا وأراد السير لوثر — السفير البريطانى في استنبول سبر غور هذه الإشاعات من الصدر الأعظم فرغم نفي الأخير لها في إجابته على السفير البريطانى ألا أنه أكد له أن هذا المنصب أصبح عديم الجدوى تماماً (٥) .

Corres, Part LXX, No. 88, Grey to Sir G. Lowther, Aug. 19, 1908, Tel. No. 158. (١)

F.O. 407/174, No. 17, Grey to Lowther, Feb. 13, 1909. (٢)

F.O. 407/174, No. 42, Grey to Graham, March 6, 1909. (٣)

F.O. 407/174, No. 152, Grey to Lowther, Sept. 29, 1909. Tel. No. 673. (٤)

F.O. 407/177, No. 571, Lowther to Grey, Nov. 20, 1911. (٥)

فانون المطبوعات :

لقد ظلت السلطات البريطانية تحمل في ذاكرتها أثر موقف الصحف المصرية في إثارة الرأي العام المصرى أثناء الأزمة ووصوله إلى حد حافة الثورة .

وقد اعترف كرومر أن السبب الأساسى لاستدعاء فيلقين من المشاة وقوة من الفرسان وبطارية مدفعية في أوائل مايو هو تحريض الصحافة الإسلامية لمشاعر جماهير المسلمين» (١) .

ولدينا وثيقة هامة تثبت أن أن نشوء فكرة إحياء « قانون المطبوعات » جاء من موقف الصحافة المصرية من الأزمة . . يقول كرومر بالحرف الواحد في أواخر أبريل « فيما يتعلق بالإجراءات ضد الصحافة الداعية إلى الجامة الإسلامية فقد علمت من مستشارى القانونيين أن للحكومة المصرية الحق في إيقاف أى جريدة طبقاً لتانون للصحافة لا يعمل به منذ عدة سنوات، وسوف تعيد الحكومة المصرية إليه الحياة » (٢) .

وبعد انتهاء الأزمة تنفست السلطات البريطانية في القاهرة الصعداء فقد كتب فندلى « أن الموجة الأولى من العنف الصحفى التى قادتها جرائد اللواء والتويد والظاهر والأمة قد مرت الآن » (٣) .

ولكن كرومر لم ينس أبداً لهذه الصحف موقفها فقد هاجمها هجوماً عنيفاً في تقريره في نهاية نفس العام وذكر أنها تشوه الحقائق وترويه على غير صحتها وكثيراً ما عمدت إلى إفسادها ، ويستطرد « إنى لا أذكر أنى قرأت في جريدة منها مقالة واحدة مادتها صحيحة أو مفيدة في المسائل المالية أو التعليم أو القضاء » .

ويعود كرومر للحديث عن الصحافة الإسلامية كسبب أساسى للهباج الذى حدث خلال أزمة العقبة ، وقد أرجع ذلك إلى عاملين :

(١) Corres. Part LXV, No. 286, Cromer to Grey, May 21, 1906.

(٢) Corres. Part LXV, No. 73, Cromer to Grey, April 25, 1906, Tel. No. 114.

(٣) Corres. Part LXVI, No. 66. Findlay to Grey, July 21, 1906, Tel. No. 125

- ١ — أن أغلب المصريين لا يزالون يصدقون كل ما يقال .
 - ٢ — أن المهيجين لا يعرفون مبدأ ويتبعون كل وسيلة للتنهيج .
- وخرج المعتمد البريطاني من كل هذا بضرورة وجوب تقييد حرية الصحافة^(١) .
- ولا جدال أن موقف الصحافة المصرية من أزمة العقبة إلى جانب إجراءات محاكمة الشيخ عبد العزيز جاويز سنة ١٩٠٨^(٢) . التي ثبت منها عجز قانون العقوبات عن الحد من المقالات أو الأخبار التي قد تؤدي إلى اضطرابات أو مقاومة لسلطات الاحتلال . . تقول لا جدال أن هذا الموقف وهذه المحاكمة هما السببان الأساسيان في إعادة إحياء قانون المطبوعات في أوائل ١٩٠٩ وماتج عن هذا الإحياء من آثار غائرة في الحركة الوطنية المصرية .

أثر الأزمة في قوة الاعتدال البريطاني في مصر :

مع الهزيمة التركية وما تبعها من ضعف قيمة منصب المندوب السامي التركي وصدور قانون المطبوعات كانت هناك أيضاً آثار بالغة الأهمية في وضع الاحتلال البريطاني في مصر مما منحه مزيداً من القوة .

فأولاً من الناحية الدولية لا شك أن الاستقرار الذي كسبه الاحتلال البريطاني لمصر بعد الاتفاق الودي ١٩٠٤ قد تأكد بعد التراجع التركي في أزمة العقبة في مايو سنة ١٩٠٦ ، فالدولتان الوحيدتان اللتان كانا يعنیهما إثارة المسألة المصرية قد تخليا عنها ... فرنسا بالاتفاق وتركيا بالقهر .

ولنا أن نلاحظ في هذه الناحية أيضاً أن فرصة وضع الاتفاق الودي موضع التطبيق والتي أتاحت لبريطانيا في أوائل العام بمعاونة فرنسا في « مؤتمر الجزيرة » قد أُناحت هذه الأزمة مثيلتها لفرنسا بمعاونة حليفتها في استنبول إبان احتدامها ووضع الاتفاقات في حيز الممارسة الفعلية هو الذي يقويها .

(٢) كان الشيخ جاويز قد نشر في اللواء أخبار مبالغاً فيها عن ثورة عبد القادر ودخوبه في مديرية النيل الأزرق في السودان مما دعا إلى تقديمه للمحاكمة .

كما أمكن التوصل إلى نتيجة سياسية أخرى هامة بوضع مبدأ اعتراف الحكومة العثمانية بحق الحكومة البريطانية في التدخل في شئون مصر وفي المفاوضات التي يجب أن تجري بين الحكومة العثمانية وبين الحديوى^(١).

أما من الناحية الداخلية فمع العبء الذى تحمله الشعب المصرى نتيجة لزيادة مصروفات جيش الاحتلال بسبب زيادته بمبلغ ٤٥ ألف جنيه^(٢) فهناك أمور يجب أن نسجلها هنا كنتائج مباشرة أو غير مباشرة للأزمة :

١ — بدأت سلطات الاحتلال تشن حملة قوية ضد الحزب الوطنى وجريدة اللواء فرمته بالتعصب — رغم نفي مصطفى كامل دائماً لهذه التهمة — وبغشامة الدولة العثمانية على حساب مصر^(٣).

وكان النجاح الذى أحرزه مصطفى كامل فى النصف الثانى من نفس العام فى « حادثة دنشواى » حافزاً للسلطات البريطانية فى القاهرة فى السير فى سياستها لهدم الحزب .

ومن المسلم به أن هذه السياسة قد أحرزت نجاحاً كبيراً ساعدها عليه وفاة مصطفى كامل المبكرة والعلاقات الودية التى نشأت بين المعتمد البريطانى الجديد السيرالدين غورست والحديوى عباس الثانى بالإضافة إلى صدور قانون المطبوعات ونجاحه فى كتم كل صوت حر .

٢ — فى مقابل هذه السياسة العنيفة مع من أسماهم البريطانيون « بالمطرفين » أخذت تشجع من كانوا فى رأيهم « معتدلين » وقد تمثل هؤلاء المعتدلون فى نظر سلطات الاحتلال فى « حزب الأمة » .

وعندما تأسست شركة من الأعيان المصريين فى نفس العام — وكانوا نواة حزب الأمة فى العام التالى — بمبلغ ٢٠ ألف جنيه لإصدار « الجريدة » لتتطرق باسمهم

(١) Corres, Part LXV, No. 259, O'Connor to Grey, May 15, 1906, Desp. No. 332.

(٢) Annual Report, 1906, p. 9.

(٣) أنظر مقال المقطم « مسألة العقبة » العدد ١٦٤ ٥ فى ٢٦ مارس ١٩٠٦ .

لم يستطع القائم بأعمال المتمد البريطاني في القاهرة أن يخفى سروره الذى عبر عنه في مذكرة طويلة كتبها لوزير الخارجية في لندن (١) .

٣ — وعى البريطانيون دأماً في ذهنهم الموقف المتوى الذى وقفه الخديوى عباس الثانى من الأزمة ، فقد علموا أخيراً وأبان وصول الموقف إلى ذروته بوجود اتصالات سرية بين يلدز والخديوى كما عرفوا أن الرأى الذى كان قد قدمه الأتراك بعدم سرعية التدخل البريطانى فى أمر يتعلق بالسلطان وأحد أتباعه كان من اقترح عباس نفسه (٢) . وفى رأى أن هذا الموقف المنحاز للباب العالى كانت تحت نظر الحكومة البريطانية عندما قررت مع إعلان الحماية البريطانية على البلاد خلع الخديوى عباس الثانى وتولية السلطان حسين كامل خلفاً له .

* * *

هذه هى « أزمة العقبة » بأبعادها المختلفة التاريخية والسياسية وآثارها القريبة والبعيدة ، وإن كان لنا أن نشير بشئ فى نهاية هذا الموضوع فهو أنه مما لا شك فيه أنه إذا كان فى هذه الأزمة قيمة تذكر لمصر فهذه القيمة تتمثل فى تثبيت حقوق مصر التاريخية فى شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة .

هذا هو النعم الحقيقى والوحيد الذى كسبته مصر من الأزمة وهو ما بذلت بريطانيا جهدها لتحقيقه . . . لمصاحتها بالطبع ! . . .

دكتور بونان لبب رزم

Corres. Part LXVI, No. 82, Findlay to Grey, Aug. 5, 1906, (١)
Desp. No. 140.

Corres. Part LXV, No. 215, Cromer to Grey, May 21, 1906, (٢)
Tel. No. 151.

* أنظر الاتصالات السرية بين الخديوى والسلطان بشأن الأزمة فى :

أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن القسم الثانى — ج ٢ ص ٨٣ — ٨٢ .

مصادر البحث

وثائق غير منشورة :

Further correspondence respecting the affairs of Egypt and the Sudan :

Part	Date
LXIV	Jan.-March, 1906
LXV	April-June, 1906
LXVI	July-Sept., 1906
LXVIII	Jan.-June, 1907
LXX	1908

Public Record Office (London)

Foreign Office 407/174 1909
407/177 July-Dec. 1911

وثائق منشورة :

Parliamentary Debates, House of Commons, Fourth Series, 1906, Vols. 153-157.

Report by his Agent and Consul General on the Finances, Administration and Condition of Egypt and the Soudan, 1906.

Ministère des Affaires Etrangères : Firman Impérial d'Investiture adressé à S.A. Abbas Hilmi Pacha, Le Caire, 1893.

Documents diplomatiques français 1871-1914, 2ème série (1901-1911), Tome X.

كتب :

Cromer, The Earl of :

Modern Egypt (2 vols.), London 1908.

Blunt, Wilfrid Scawen :

My Diaries

being a Personal Narrative of Events, 1888-1914,
Part two (1900-1914), London (undated).

Grey of Falladon :

Twenty Five Years 1892-1916, Volume 1.
London, 1925.

أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن القسم الثاني — ج ٢ القاهرة ١٩٣٦ .
فليب جلاذ : قاموس الإدارة والقضاء ٧ أجزاء (الاسكندرية ١٨٩٥) .
دوريات : القطم — اللواء — المؤيد — المظهر — الأمة .

